**تاريخ الفكر الاقتصادي**

**مقدمة عامة**

يعتبر الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان وكان متداخلا مع الاعتبارات الفلسفية والدينية والسياسية ولم يقع الفصل بين البحث في الاقتصاد وفروع المعرفة الأخرى إلا حديثاً عندما ظهر الاقتصاد كعلم متميز الحدود .

* علم الاقتصاد حديث النشأة ويمكن اعتبار كتاب آدم سميث سنة 1776 ( ثروة الأمم ) أول دراسة إعلامية منظمة للاقتصاد السياسي . غير أن هناك من يعتبر كتابات الطبيعيين السابقة لآدم سميث لها منهج علمي ويمكن أن تكون ايضاً منطلقاً لعلم الاقتصاد . عموماً هناك جدل حول تاريخ ميلاد علم الاقتصاد ولكن مهما كان هذا الجدل فإن علم الاقتصاد يبقى حديث النشأة.

**الفرق بين التاريخ الاقتصادي وتاريخ عصر الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي**

الواقع الاقتصادي ليس ثابت بسبب ما يرتبط به من ظروف الإنتاج ومواد وتوزيع ونظر قانونية غيرها هذا يعني أن التاريخ الاقتصادي يشير إلى ظروف الإنتاج بكل مجمع ومدى تطورها كما يشير إلى شكل التنظيم القانوني للعلاقات الاقتصادية . إذن التاريخ الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى لكن هذا لايمنع من سيطرة إتجاهات عامة للتطور الاقتصادي مثل الاتصال بين الدول والشعوب الذي لم ينقطع في أي وقت من الأوقات . مثلاً اكتشاف نشاط أو وسيلة معينة لايلبث أن ينتقل ويصبح مع الوقت ملكية عامة لجميع الشعوب مثل اكتشاف الزراعة أو ا لنار أو غيرها مثل النفط ، ركوب البحر.

**ملاحظة :** هناك التاريخ الاقتصادي الخاص بكل دولة أو إقليم وهناك أيضاً اتجاهات التاريخ الاقتصادي العام لتطور الواقع الاقتصادي في العالم مروراً بجميع المراحل مثل الري ، الزراعة ، الثروة الصناعية ، ثورة الانترنت ، الخ ..

ملاحظة : اشكال التنظيم الاقتصادي تختلف من مكان لآخر لكن أيضاً مع وجود اتجاهات عامة فهناك مرحلة الاقتصاد البدائي ومرحلة الاقطاع ، والرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية ثم الاشتراكية وغيرها وكل هذا يعني موضوعات التاريخ الاقتصادي العام والخاص .

**تاريخ علم الاقتصاد** : يعني البحث في تطور التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور نظريات جديدة أو تطوير النظريات القائمة أو ايضاً تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات والمبادئ او تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها . إذن تاريخ علم الاقتصاد يخضع لضوابط دراسة العلوم الأخرى.

**تاريخ الفكر الاقتصادي** :يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت الإنسان في حياته الاقتصادية وليس بالضرورة أن يكون علمياً لأن هذا الفكر ظهر في الغالب مختلطاً ومندمجاً مع أفكار سياسية باعتبار أن المنهج العلمي الاقتصادي لم يظهر إلا حديثاً لذلك كان تناول المسائل الاقتصادية بأسلوب تقديري حيث كان الحكم على المسائل الاقتصادية ( خير أو شر ) يخضع لاعتبارات دينية وأخلاقية وإلى الآن فإن الفصل بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية والأحكام التقديرية لم يتحقق وذلك لتأثر شخصية الباحث بالموضوع الذي يبحث فيه والذي يوجه نتائجه كما يرى حسب اعتقاداته وانتماءاته الدينية والسياسية وغيرها.

**ملاحظة (1)** : لايمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن التاريخ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية السائدة فالتاريخ الاقتصادي يحدد الإطار العام للمشاكل الاقتصادية المطروحة وبالتالي يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي وفهم الأفكار الاقتصادية لايمكن أن يكون بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية.

**ملاحظة (2)** : استمرار الفكر الاقتصادي على نحو معين يؤثر في سلوك الإغراء وبوجه الأوضاع الاقتصادية إلى اتجاه معين.

لدراسة الفكر الاقتصادي لابد من الاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية لأن دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي هي بطبيعتها انتقائية ولا وجود لمجموعة من الوثائق أو الآثار التي تتعلق فقط بالمسائل الاقتصادية وإنما يتداخل هذا الفكر ضمن أمور أخرى في السياسة والأخلاق ولذلك لابد من اختيار ما يمكن اعتباره اقتصادياً وفي هذه الحالة فإن النظرية الاقتصادية تساعد على حسن اختيار الأفكار الاقتصادية.

علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة كنتيجة للطبيعة الكاملة بين المراحل الاقتصادية السابقة ولكن النظرية نشأت تدريجياً نتيجة محاولات فكرية متتابعة اختلط فيها التحلل الاقتصادي مع العديد من الأفكار الأخرى وبالتالي فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لايمكن أن يكون بمعزل عن تطور الفكر الاقتصادي بصفة عامة . ويمكن اعتبار تاريخ العلم الاقتصادي هو تاريخ تخلص الأفكار الاقتصادية من العناصر الغير علمية.

**أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي :**

الإنسان كائن تاريخي ولايمكن أن يفهم تاريخه إلا من خلال دراسة تاريخية كما أن مستقبله محكوم إلى حد كبير بتراثه التاريخي لذلك تظهر أهمية الدراسات التاريخية لكل فروع المعرفة.

دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تبرز عنصر الاستمرار في الافكار الاقتصادية وتبين معرفة وضع الاقتصاد بين العلوم الاجتماعية.

كما أن الفكر السائد في عصر ما يؤثر على القرارات السياسية بصفة عامة لذلك دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تساعد على فهم الكثير من التصرفات وما ترتب عنها من أوضاع اقتصادية. كما أن دراسة التاريخ تساعد على تطوير الحاضر ( نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ) .

دراسة التطور التاريخي من شأنها أن تساعد على نضوج العقلية العلمية فالاعتقاد في صحة بعض النظريات القائمة يؤدي إلى التعصب والجمود وهو ما يتعارض مع الفعلية العلمية القائمة على النسبة ونقد ومجاوزة الأفكار السابقة وهذا يساعد على القدرة الانتقادية للباحث وهي أمور جوهرية للعقل العلمي.

**الفكر الإقتصادي في الحضارات القديمة وفي العصور الوسطى**

**مقدمة** : ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطاً بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي لان الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية كان دائماً يتجه نحو الأفكار الغيبية.

**الحضارات القديمة :**

1. الحضارات الشرقية : عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهار كبيراً مما يوحي بوجود تنظيم اقتصادي واجتماعي دقيق . وكانت هذه الحضارات ( الحضارة المصرية القديمة ، البابليين ، الحضارة الصينية ) تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الاقتصادية وخاصة تنظيم الري ( في مصر والعراق ) ولكن لاتوجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الاقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي لكن هذا يهم فقط الجانب القانوني والديني وليس الجانب الاقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الاقتصادية والدينية وتنظيم الحكم.

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الاقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الاقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبلية التي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً وكانت الارض هي المظهر الوحيد للثروة والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي فقامت الملكية الخاصة للأرض واعترف بحق الإرث للابن الأكبر.

كما أجاز القانون الموسوي اقتضاء فائدة على القروض.

**اليونان** : بدأ الاقتصاد الإغريقي عائلياً وبالتالي لم تنشأ مشاكل اقتصادية نظرية وعرف الاقتصاد في هذه المرحلة على أنه علم إدارة المغزل أي سيادة الاقتصاد العائلي على الحضارة اليونانية ولم تحصل مشاكل إلا في وقت متأخر نتيجة الحصول على غنائم وازدهار التجارة وبالرغم من ذلك لايوجد بناءاً فكرياً اقتصادياً متكاملاً رغم اهتمام الإغريق بالمسائل الفكرية ويفسر ذلك بأن الإغريق احتقروا العمل اليدوي وتركوه للرق ولم يكن العمل ما عدا الزراعة محل اهتمام المفكرين ولهذا تراجع الاهتمام بالانتاج ومن الأفكار لدى بعض الفلاسفة اليونانيين يمكن أن نذكر :

1. أفلاطون : تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية خاصة في كتاب " الجمهورية " وكتاب " القوانين " ويبرز نشأة الدولة باعتبارات اقتصادية حيث لابد من اجتماع الأفراد لتلبية حاجياتهم وجعل للدول حجماً لإدارتها إدارة رشيدة وهذا الحجم هو 5040 ودعا إلى مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع .

بالنسبة لأفلاطون فإن الحكومة هو للفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون والبقية تتولى العمل في الزراعة والصناعة .

كما على أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث بالنسبة للطبقة الحاكمة لكي تكون لها رغبة في الخدمة العامة أما بقية الناس يحق لهم الملكية الفردية لتشجيعهم على الإنتاج والربح .

**ملاحظة** : بالنسبة لأفلاطون الرق هو عنصر دائم ولايمكن الاستغناء عنه وأفضل عنه وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولي عليهم في الحرب.

ملاحظة : أشهر ما عرف به أفلاطون في ميدان الفكر الاقتصادي هو تجنيده لفكرة الشيوعية بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية .

ب- أرسطو : عارض أرسطو فكرة إلغاء الملكية الخاصة ورأى أنه من الممكن التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة وهذه الفكرة تعتبر بذرة للأفكار التي سادت بعد ذلك خصوصاً مع آدم سميث في اليد الخفية.

حاول أرسطو تفسير بعض الظواهر الاقتصادية مثل الفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل .

**ملاحظة :** نظرية القيمة عند أرسطو كانت نموذجية وأخلاقية أكثر منها علمية لأنها اقتصرت على فكرة الثمن العادل ولذلك أدان الاحتكار وتحدث عن عيوب المقايضة.

رغم عدم وجود نظرية واضحة عن التوزيع إلا أن أرسطو قدم إشارات في ذلك حيث ذكر نظرية الاستغلال من خلال التفرقة بين الإثراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعي واعتبر التجارة من قبيل الإثراء غير الطبيعي وعارض سعر الفائدة مبرراً ذلك بأن النفوذ غير منتجة وفوائدها هي إثراء غير طبيعي وفرق بين الأموال التي تهلك بالاستعمال والأموال التي لا تهلك بالاستعمال .

**روما** : رغم سيطرة روما العسكرية على العالم إلا أنها بقيت تابعة لليونان من ناحية الفكر والمعرفة باستثناء بعض الأعمال القانونية فلا نجد فكراً رومانياً خالصاً رغم وجود أوضاع جديدة مثل دخول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق ثم إعتقاد استعماري أمبراطوري وكذلك ظهر التضخم الشديد في القرن الثالث والخامس بعد الميلاد. ولكن هذه المشاكل لم تجد مجالاً للفكر سوى بعض الأفكار عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة ومعارضة صور الاستغلال الكبير للأرض وتأثيره على الإنتاج الغذائي .

كما استنكر رفض سعر الفائدة . لكن رغم كل هذا فلا يمكن الإقرار بوجود نظرية اقتصادية عن الرومان لعل المشاكل الاقتصادية.

**الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى :**

العصور الوسطى هي الفترة بين سقوط الإمبراطورية الرومانية وحتى عصر النهضة والإصلاح الديني وسقوط القسطنطينية وتسمى العصور الوسطى لأنها تعتبر حسب المؤرخين فترة بين الحضارة القديمة ( روما واليونان القديمة ) والعصر الحديث وتعتبر عصر الظلامات والتأخير الحضاري لكن هذا لايصح إلا بالنسبة لأوربا لان انهيار أوربا قابلة ازدهار الدولة الإسلامية.

**الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى :**

من القرن الرابع إلى القرن العاشر مرت أوروبا بتدهور اقتصادي وأخلاقي وعادت بوادر الانتعاش في القرن 11 حيث ظهرت بعض الممالك القوية مثل فرنسا وازدهرت بعض الصناعات الحرفية وبنيت الكنائس في القرن 13 لكن البحث العلمي كان متأخراً في مجموعة وتأثر بتفكير أرسطو وأفلاطون.

**سان توماس الأكويني ( 1226- 1274 ) .**

عادت فكرة العدل التي أشار إليها أرسطو إلى الاهتمام وذلك من خلال رجال الكنية ومن أهم المفكرين سان توماس الأكويني.

بالنسبة لأرسطو فرق بين العدل التوزيعي والعدل التعويضي إذ أن العدل التوزيعي يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات النسبية لكل فرد حيث توزع المنافع مع مراعاة الاختلاف في الظروف الطبيعية بين الأفراد وهذا هو أساس العدل عند ارسطو أما العدل التعويضي أو التبادلي هو الذي يضمن استمرار العدل التوزيعي أي إعادة التوزيع عند وجود خلل في العدل التوزيعي.

أعاد سان توماس فكرة العدل التوزيعي عند أرسطو وحدد المقابل العادل في المعاملات ( السعر العادل ) ولكن هذا التفكير أخلاقي وليس اقتصادي وقد طبق سان توماس فكرة المقابل العادل على الأجر والربح.

* مثل أفلاطون فإن سان توماس أعطي حجة للملكية العامة باعتبار أن الله خلق الأرض وما عليها ولكنه بالرجوع إلى وجهة نظر أرسطو في اهمية الملكية الفردية رأى أنه هناك اعتبارات تبيع الملكية الفردية ولكن هذه الملكية ليست مطلقة.
* رفض سان توماس سعر الفائدة مثل أرسطو وتبنى نفس الحجج إذ يعتبر أن في سعر الفائدة استغلال للفقراء وبالتالي حرمت الفوائد على رجال الدين أولاً ثم على جميع المسيحيين في القرن 13 .

**خلاصة : الطابع العام للفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى** كان أخلاقياً واهتم بالدرجة الأولى بالعدل والأخلاق المسيحية وكان سان توماس خير من عبر على هذه الفترة.

**الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى :**

على عكس أوربا لا، العصور الوسطى كانت عصر الحضارة بالنسبة للدولة الإسلامية وازدهار العلوم وتمكين الاعتماد على إبن خلدون لدراسة الفكر الإسلامي عند المسلمين في ذلك العصر.

ابن خلدون ( 1332- 1406) : هو أبوزيد عبدالرحمان ابن خلدون تقلد مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر من أهم مؤلفاته كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر " ومقدمة هذا الكتاب تعرف بمقدمة ابن خلدون يعتبر من مؤسسي علم الاجتماع وأفكاره الاقتصادية كانت لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر ومن أهم هذه الأفكار الاقتصادية يمكن أن نذكر:

1. ا**لعمران** : المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي ويقسم العمل أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتحقيق ما حاجاتهم من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل.
2. **فكرة السوق** : يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع وهذا الطلب يؤثر في الصناعات وتقدمها . حجم السوق عند ابن خلدون يعتمد على زيادة عدد السكان ويقسم العمل وهذا يقترب من التفكير الحالي .
3. **الدولة** : بالنسبة لابن خلدون فإن الدولة لها عمر معين مثل الاشخاص وفي الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال وهذا يعني أن ابن خلدون وضع نموذج لتطور المجتمع يقوم فيه السكان بدور هام إذ أنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهي الدولة واسباب نهاية الدولة تعود إلى بعض الأشياء الاجتماعية التي تفكر الدولة.
4. **الإنتاج** : أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل الذي هو أساس الكسب . لكن الكسب قد يتحقق بدون عمل ( الربع) وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى عملها وحائزها وأشار في هذا الجانب إلى ما يعتبره معاش غير طبيعي .
5. **تطور هياكل أو الأنظمة الاقتصادية** : ابن خلدون يرتب الشعوب حسب أساليب الانتاج فيها ويضع في المقام الأول الحياة الحضرية أي الصناعة ثم الفلاحة ثم البدو وكما يشير إلى علاقة الصناعة بالزراعة وهذه إشارة إلى فكرة النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادي إلى آخر وما أشار إليه ابن خلدون لايبعد كثيراً عما يسمى نظرية التنمية والتخلف .
6. **الصناعة** : أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيراً حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسم العمل على المستوى الدولي والتخصص وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا النسبة تعود لابن خلدون.
وفي دراسة للصناعة أشار ابن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية وحذر من الاحتكار وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها .
- كما أشار إلى أهمية الطلب ( مثل كاينز ) لازدهار الصناعة.
7. **المالية العامة** : من أهم أفكار ابن خلدون التي لها صلة بالاقتصاد والحديث حيث اهتم بالضرائب والنفقات وكان ذلك ضمن نظرته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة ويرى ابن خلدون أن العمران البشري لا بدله من سياسة تنظمه.
- كما كان يعتقد بأن تخفيض الضرائب يحفز على العمل والإنتاج وهذا يزيد من وعاء الضريبة بالنسبة للدولة. وهذه الفكرة تعتبر الآن من أهم النظريات التي تعرف بنظرية العرض المرتبطة بالضرائب : تخفيض الضرائب يؤدي إلى الزيادة في الجباية ومداخيل الدولة.
8. **العقلانية** : توجد مقتطفات في مقدمة ابن خلدون تدل على أساس السلوك الاقتصادي مثل العقلانية والرشد ومقارنة بين التكلفة والعائد وقد ذكر هذا من خلال تصور من خلال رد فعل الأفراد إذا أفرطت الدولة الضرائب وقد ذكر ذلك في عبارة " النفع والغرم " وهذا ما قدمته بعد ذلك المدرسة التقليدية الحديثة.
- يفرق إبن خلدون بين آثار الضرائب على الاقتصاد القومي وعلى الخزينة العامة ويعتبر أن الأهم هو تأثير الضرائب على الاقتصاد
( استثمار ، إنتاج ، إلخ ) .
- هناك بذور لفكرة المرونة لما تحدث عن انخفاض الضرائب التي يسميها الأعباء العامة والأسعار ما يصاحبه من زيادة في الانتاج والاستثمار.
9. **تدخل الدولة في الاقتصاد** : اعتبر ابن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار لأن السلطات يستعمل نفوذه لتطويع آلية السوق لصالحه ( الدولة لا تخضع للسوق ).
- حذر من خلط السلطة بالتجارة وانغماس الدولة في النشاط الاقتصادي العادي ويعتبر أن تجارة السلطات مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية.
* الدولة تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها وبذلك تفسد السوق والذي لاينجح إلا إذا توفرت المساواة والمنافسة الشريفة بين جميع المتعاملين.
* اعتبر ابن خلدون ان تدخل الدولة في السوق يكون بسبب في غم ونكد بالنسبة للعامة وكسب غير مبرر للدولة.
* تحدث أيضاً ابن خلدون على خطورة انعدام الخبرة في القطاع العام وكذلك خطورة انعدام الثقة وهو ما تلاحظه اليوم من فساد إداري ورشوة غيرها.

**مقريزي** : هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي ولد بالقاهرة سنة 766هـ تولى عدة وظائف خاصة في التعليم والقضاء ودرس والأزهر. يعتبر من رواد الفكر الاقتصادي الإنساني قبل وأثناء عصره بالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه إبن خلدون إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر الاقتصادية حيث أن ابن خلدون اهتم بالقيمة في تفسير الظواهر الاقتصادية بينما أهم المقريزي بالجانب النقدي وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهة الاقتصادية .

* وزاد اهتمام المقريزي بالمشاكل الاقتصادية في الفترة من 1392 إلى 1404 حيث مر العالم الإسلامي بأزمات اقتصادية كبرى خاصة المجاعة في مصر والتي كان تسببها سوء توزيع الدخل وضعف الانتاج وارتفاع الأسعار وفسر المقريزي هذه المجاعات بفساد سياسة الحكم التي كانت تخص نفسها بكمية كبيرة من الإنتاج الذي كان يتراكم عندها بسبب التوزيع الغير عادل والضرائب المرتفعة حتى أنها كانت تعرض المخزون عندها من الإنتاج في الأسواق وبأسعار مرتفعة.
* وكذلك لاحظ المقريزي سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج معا أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي وبهذا يكون قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي يتعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية. حيث لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم وهوما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع وبالتالي يمكن اعتبار المقريزي مؤسس النظرية النقدية التي قدمها بعده إيفزبح فيشر والكلاسيك إلا أن فكر المقريزي كان أعم وأدق من الكلاسيك حيث أنه اكد ضمنياً بأثر النقود على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي اعترف بعدم حياد النقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود ويؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.
* حاول المقريزي أن يجد حلاً لمشكلة زيادة النقود وطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى نتمكن تحديد كميتها لأن عرض هذه محدود وهذا تجد أيضاً في قدرة الدولة على التوسع في الإصدار النقدي وطالب المقريزي أن تكون العملة من معدن واحد فقط لأنه لاحظ تداول النحاس والفضة وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساس لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام.
* بالنسبة لقاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب في اوروبا وأمريكا وبعض الدول النامية في إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل المنافسة الكاملة والاقتصاديات الحرة حيث تحقق الاستمرار النقدي وثبات الأسعار بقدر محترم جداً .

كان المقريزي ببسا في الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود والتي كانت سبباً في ارتفاع الأسعار. لان اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق وليس طبقاً لرغبة الحكام وهذا يؤكد ان المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية.

* أما قانون جريشام الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول ( فإن جذوره توجد عند المقريزي عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية ( العملة الجيدة ) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية ( الرديئة ) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.

الإمام أبو حامد الغزالي : ولد في طوس من عائلة بسيطة وكان أبوه يعمل في الغزل لذلك لقب بالغزالي. أهم ما ساهم به فكرته عن المجتمع فقد تأثر بالإغريق في نظرتهم إلى المدينة الفاضلة وكيف يظل المجتمع متماسك ونظرتهم إلى الأرباح ومن أهم أفكار الغزالي الاقتصادية نجد :

اهتم الإمام الغزالي أن يعيش المجتمع في وئام والعمل على توفير ضرورات الحياة ويقع ذلك في دالة الرفاهية الاجتماعية بالمفهوم الحديث وقامت فكرته على المصلحة والمفسدة ، لكل عمل وبالتالي يجب على المجتمع والأفراد القيام به بالأعمال الصالحة وتفادي الأعمال المفسدة وتعتمد مصلحة المجتمع على الحفاظ على ما يلي : الدين ، النسل ، الأسرة ، العقل ، النفس ( الحفاظ على التعليم ) ، المال.

أما النواحي الاقتصادية لدالة الرفاهية الاجتماعية فتتمثل في توفر الضروريات المادة مثل المأكل والملبس والمشرب .

* ضرورة أن يكون هناك عدل وامن واستقرار داخلي وخارجي.
* ضرورة توفر الحاجات هي تشمل جميع الأشياء التي تسهل الحياة ، وكذلك التحسينات وهى الأشياء الترفيهية إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية.
* وكما يرى الإمام الغزالي ان الإنسان يجب عليه ان يعمل ليحسن من مستواه ولايكتفى مايسد رمقه لأن التخاذل يجعل الأجساد تضعف وإنتاجيه الأفراد تضعف أيضا.
* مقارنة بالإغريق (ارسطو) الذين قاموا بتوفر الاحتياجات فإن الإمام الغزالي أضاف المحسنات ، يرى الإمام ان على الدولة توفير الضروريات وهى حد الكفاية وهو حد متغير مع الزمن.
* الثروة : توصل الإمام الغزالي إلى تقسيم النشاط الإنتاجي إلى :

- نشاط أولى : يضم الصناعات مثل الصناعات الغذائية ( ملبس ، تشييد المساكن : يعني الصناعات الأولية – صناعات تخدم الصناعات الأولية مثل صناعة الحديد والتجارة.

- الأنشطة التكميلية مثل صناعة الخبز وطحن الحبوب دور الدولة هو التنسيق بين جميع الصناعات.

وتوصل إلى مبدأ تقسيم العمل من خلال العملية الإنتاجية وأعطى مثال للإبرة بأنها تمر بـ 25 مرحلة إنتاجية قبل أن تصل للمستهلك وهو يشبه ماقاله آدم سميث عن الدبوس وبالتالي يمكن اعتبار أن سميث طور فكره الغزالي بخصوص تقسيم العمل لكن سميث كان أوضح عندما تحدث عن التخصص بشكل واضح.

واهتم الإمام الغزالي بالتعاون في العملية الإنتاجية واعتبر أن الإنتاج يتبعه الاحتياج لعملية المبادلة واعتبر أن النقود تنقسم إلى ذهب وفضة ( مثل ارسطو ).

* شبه النقود بالمرأة له لون وتجلي كل لون.

**عمل السوق:**

ان الطريقة التي حلل بها الإمام الغزالي عمل السوق جعلت من المؤرخين يعتبرونه أول من أسس الروح الرأسمالية فقد نادى بالحرية الكاملة في عمل الأسواق وحرية التسعير وان الثمن العادل هو الناتج من التقاء ثمن البائع مع المشترى والذي عرف بسعر التوازن فيما بعد

دعى الإمام الغزالي إلى ضرورة وجود مراقبة على السوق لمحاربة التخزين والبيع بسعر مرتفع محاربة الغش والتدليس.

**دور الدولة:**

من واجبات الدولة الأساسية عند الغزالي هي المراقبة على الأسواق والأنشطة الأساسية سواء زراعية أو صناعية والنمو الاقتصادي يستلزم تدخل الدولة لإقرار العدالة والأمن والاستقرار .

المالية العامة:أهمية إدارة أموال الدولة بكفاءة ، اى لابد ان تكون الضرائب عادلة اى تصاعدية والإنفاق يكون على تقديم الخدمات.

**الفكر الاقتصادي السابق على التقليديين**

**المدرسة التجارية :**

النظرية الاقتصادية لعلم مستقل لم تبدأ بشكل واضح إلا مع النظرية التقليدية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 حيث أن الحضارات القديمة والعصور الوسطى لم تتناول الفكر الإقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية لكن بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة في القرن 16 ولعل أهم الافكار وردت عند التجاريين ثم الطبيعيين بالنسبة للمدرسة التجارية فإنها تشمل المفكرين من القرن 16 إلى القرن 18 .

* بعد العصور الوسطى وابتداءاً من القرن 13 أصبح البحث يستهدف باعتبارات الساسة حيث ظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة وكان أول ظهورها في فرنسا وعلى رأسها لويس ثم هنري الثامن في انجلترا وشارل كان في إسبانيا .
* استخدم آدم سميث مصطلح التجاريين للتعبير عن الأفكار السائدة قبله وانتقدها في كتابه " ثورة الأمم " حيث كان تجمع بين السياسات التي تهدف إلى تقوية الدولة .
* الاهتمام بقوة الدولة في ذلك العصر كان بسبب اكتشاف أمريكا وزيادة الطموح للدول المستعمرة وكذلك بسبب الاهتمام بمشاكل التجارة الخارجية وذلك لبعد المسافة بين مصادر المواد الأولية والأسواق.
* كذلك الإصلاح الديني ساعد على إيجاد تيار فلكري جديد يتماشى مع ا لاتجاهات الحديثة وإعلاء قيمة الربح والتغيير الديني يعود إلى أفكار كلفن الذي بين أهمية العمل الفردي حيث اعتبر أن النجاح المالي في الحياة دليل على الاختيار الإلهي وبذلك أزيل التناقض بين الدنيا والآخرة وبالتالي اضيفت المشروعية على باعث الربح.
* تميزت هذه الفترة باحتلال التجارة المكان الأ,ل في التفكير الاقتصادي رغم أن الاقتصاد كان يعتمد على الزراعة لكن الاهتمام بالتجار ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الذي شغل أفكار الاقتصاديين والمفكرين لأن التجارة عندهم كانت قادرة على ثراء الدولة.

**نتيجة** : اقتضى نمو التجارة الاهتمام بالصناعة فكانت الصناعة تابعة للتجارة وسميت هذه الفترة بالبرجوازية التجارية .

* ازدهار التجارة أدى إلى ظهور أساليب جديدة مثل استخدام الأوراق التجارية وظهور بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية وظهور البرجوازية.

ملاحظة : اختلفت سياسات زيادة قوة الدولة وثروتها النقدية من دولة إلى أخرى حيث اهتمت اسبانيا والبرتقال بحماية ما لديها من معدن نفيس باستغلال مناجم الذهب والفضة في مستعمراتها في القارة الأمريكية ، كذلك وضع قيود على التجارة الخارجية ، منع تصدير الذهب للخارج إلا في حالات استثنائية مثل تسديد الديون الملكية وبعثات الحكومة للخارج. .

أما انجلترا التي ليس لديها مستعمرات فقد سعت إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي يدفع ذهباً ، أما فرنسا فقد شجعت الصناعات المحلية للزيادة في الصادرات لأن الاعتقاد كان بأن الصناعة أقدر على الزيادة والتوسع من الزراعة.

ودافع على هذه السياسة الوزير كولبرت ( Colbert ) حيث انشأ الحكومة صناعات ثقيلة . منعت الدولة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأجر وأباحت توريد المواد الغذائية لتقليل نفقات الإنتاج في الزراعة وتشجيع الصناعة كما وضعت الدولة قيود كبيرة على توريد المنتجات الصناعية ومنح إعانات لتصدير هذه المنتجات.

تقدير مذهب التجاريين ( تقويم ) :

يمكن اعتبار أن مجموع أفكار التجاريين كان وليد الحجة العلمية الملائمة للظروف في ذلك العصر ولم تكن هذه التوصيات نتيجة لتحليل نظري إلا في حالات قليلة.

احتكارات الصادرات : موقف التجاريين من احتكار الصادرات لم يستند إلى تقليل نظري لحالات المناقشة والإحتكار وآثارها الاقتصادية وإنما فقط إلى فوائد الدولة.

الرقابة على الصرف : أوصى التجاريون بإخضاع التجارة الدولية لرقابة الدولة وهو ما يشابه نظام الرقابة على الصرف وذلك لتحقيق مصالح الدولة على حساب مصالح الدول الأخرى ( إقتصاديات الحرب حيث يوجه كل نشاط اقتصادي حسب مصلحة الدولة لتحقق النصر ).

* ملاحظة : المحاولة النظرية الوحيدة تعود إلى ماليناس malynes حيث حلل العلاقة بين الصرف والتوازن في العلاقات الدولية ولاحظ أن وجود فائض في الدولة يترتب عليه دخول المعدن النفيس مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
* فكرة الميزان التجاري : المهم بالنسبة للتجاريين هو تكوين فائض إيجابي للدولة عن طريق زيادة الصادرات وهذا يعتبر تقدماً على مستوى التحلل النظري لكن هذه الفكرة ليست كاملة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار عديد من العناصر التي أدت إلى ظهور فكرة ميزان المدفوعات فيما بعد . كما أن الفائض التجاري لايكون دائماً مرتبطاً باقتصاد منتعش.
* ملاحظة : تعرض التجاريون لعديد من الحجج التي تعيد التجارة مثل حماية الصناعات المحلية الوليدة ، الحجة العسكرية ، تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن هذه الحجج كانت مجرد إشارات عابرة دون دراسة أثرها على الاقتصاد القومي .

**بوادر النظرية النقدية عند التجاريين :**

جان بودان كان أول من لاحظ العلاقة بين كمية النقود والأسعار وبذلك أعطى صورة بدائية للنظرية الكمية للنقود كما أشار بعد ذلك مونكويستيان إلى علاقة النقود بالإنتاج في عهد لويس 13 حيث أعتبر أن ليس الذهب والفضة هي التي سبب في الثروة ولكن توفر السلع من شأنه أن يزيد في كمية الذهب والفضة.

**المدرسة الطبيعية ( الطبيعيون )**

نشأت في فرنسا مجموعة من الأفكار الاقتصادية في نهاية حكم لويس 15 أصطلح على تسميتها بأفكار الطبيعيين وكان ذلك عن طريق فلاسفة اقتصاديين قدموا نظرية على النشاط الاقتصادي وهي نظرية مبنية على دراسة الإنسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي وعلى رأس هذه المدرسة طبيب فرنسي ( Frengan Yuconey ) ومن أهم مؤلفاته الجدول الاقتصادي " وقد انتشرت أفكاره ولاقت نجاحاً كبيراً في الأوساط العلمية والسياسية.

يتميز أصحاب المدرسة الطبيعية بأمرين وهما أنهم آخر المفكرين الذين تعرضوا لمشكلة التفضل بين أنواع النشاط الاقتصادي والبحث عن أفضل المهن وكذلك أول المفكرين الذي بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية .

**نظرية الناتج الصافي**

استبعد الطبيعيون في تعريفهم للثروة فكرة المعدن النفيس ويعتبرون النقود ثروة عقيمة ويعرّف Mercein Dela Leuriec الثروة على أساس أنها مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار مصدرها . لذلك اعتبر الطبيعيون أن الزراعة تمنح للإنسان أكثر مما حصل عليه أي أنها النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي .

السبب في تميز الزراعة هو اعتبارها هبة من الطبيعة ويؤدي تضافر جهد الإنسان مع الطبيعة إلى خلق قيمة جديدة وهي الناتج الصافي . كما يؤجد تسبب اجتماعي لتفضيل الزراعة وهو إيجاد حجج لتبرير دخل الملاك العقاريين الذين يحصلون على هذا الدخل دون عمل من جانبهم .

ملاحظة : فشل الطبيعيون في الوصول إلى فكرة المنفعة لذلك عجزوا عن تصور أن الصناعة والتجارة يمكن أن يكون أيضاً منتجين حتى لو اقتصر دورهما على تحويل المواد فإنهما يضيفان منفعة جديدة لكن عدم الأخذ بعين الاعتبار فقوة المنفعة جعل من الطبيعيين يعتبرون الصناعة والتجارة مهن أو حرف عقيمة.

**ملاحظة** : عامل الطبيعيون الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة حيث ان المتاجم تعطي أكثر مما تأخذ .

الجدول الاقتصادي : استعمل هذا الجدول لتوزيع الناتج الصافي وكان ذلك عن طريق كيناي الطبيب الذي وضع هذا الجدول على نموذج الدورة الدموية ليبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى الحديث ولكن يكتفي بعرض دوره الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى وقسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات .

**الطبقة المنتجة** : العمال في الزراعة والذين يقومون بانتاج الناتج الصافي .

طبقة الملاك العقاريين : لهم مكانة حتى ولو لم يساهموا في الإنتاج.

الطبقة العقيمة : أصحاب الحرف غير الزراعية.

يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات ويكون مغلق مثل الدورة الدموية ويعتبر هذا الجدول أول بداية تحليلية لوضع نماذج التوازن الشامل للاقتصاد وقد أدى هذا إلى وضع نماذج فالرأس ونماذج المنتج – المستخدم للتوازن.

**ملاحظة** : أولى الطبيعيون الملاك مكانة خاصة رغم عدم انتاجهم وذلك لأهمية هذا الطبقة في حفظ النظام الاجتماعي ولدورهم الكبير في الاستثمار العقاري وحفظ قيمة الأرض .

النظام الطبيعي : اعتقد الطبيعون في ضرورة وجود نظام لأنه يمثل نظاماً مثالياً يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع ويتكون هذا النظام من جميع الأنظمة التي تساعد على تحقيق الرخاء ويساعد على ازدهار الزراعة ويستند هذا النظام على فكرة الملكية في صورها المتعددة واحترامها وهي جزء من النظام الطبيعي . وهذه الملكية تشمل الملكية الشخصية ( حق استغلال المملكات الذهنية مغاير أحد أي الحق في الحرية ) ، الملكية المنقولة ( حق الشخص في الملكية عمله ) والملكية العقارية ( ملكية الأراضي الزراعية ) هذا النظام الطبيعي يساعد على زيادة الانتاج الزراعي وينادي بحرية التجارة الداخلية والخارجية بدون قيود على عكس المدرسة التجارية.

ملاحظة : حرية التجارة كانت تعني زيادة داخل لأن فرنسا كان قادرة على تصدير المنتوجات الزراعية وبالتالي ارتفاع الأجور في هذا القطاع وقد نادى الطبيعيون إلى ضرورة زيادة الأجور لشراء المنتوجات الزراعية.

* في خصوص الضرائب دعى الطبيعون إلى فرض ضريبة فقط على الأرض باعتبارها المصدر الوحيد للناتج الصافي.

**أثر المدرسة الطبيعية :**

تأثر الفكر الاقتصادي بأفكار الطبيعيين فرغم أن فكرة الإنتاج الصافي لا تهم الزراعة وحدها وإنما بقية القطاعات إلا أن هذا الفكر لازم بعض المفكرين بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل آدم سميث رغم انتقاده للطبيعيين قد ميز بين الأعمال المنتجة والاعمال غير المنتجة وهذا من أثر الطبيعيين وهو التميز بين العمل المنتج والعمل الغير منتج . كذلك الشأن بالنسبة لماركس الذي قام بنفس التمييز.

كما حظيت المدرسة باحترام وقدر كبير من الاقتصاديين المعاصرين مثل شمبيتر الذي اعتبر كيناي واحد من أكبر العقول الاقتصادية كما أشار ليونتيف إلى كيناي عند إعداده لجدول المنتج المستخدم.

ملاحظة : تعرض الطبيعون إلى عدة انتقادات في عصرهم مثل انتقادات فولتير ومونتسكيو .

ملاحظة : ترجو ( Turgot ) هو صديق لكيناي لكنه يمثل استغلالاً فكرياً عن الطبيعيين رفض أفكارهم السياسية ولم يقبل فكرة أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج ويمكن اعتبار ترجو الذي كان وزير المالية فرنسا من أتباع المدرسة الحرة حيث قام بعديد من الاصلاحات لتحرير التجارة كما أشار لقانون تناقص الغلة وفرق بين الأثمان الحقيقية ( نفقة الإنتاج ) وبين أثمان السوق ( عرض وطلب ) .

في نظرية التوزيع فإن ترجو لم يقتصر فقط على النفقات النقدية بين الطبقات مثل الطبيعيين وإنما حلل ذلك مثل شكل نفقات وأثمان وكان هذا منطق النظرية الحديثة للقيمة.

**المدرسة التقليدية**

* نشأت المدرسة التقليدية في منتصف القرن 18 في انجلترا خاصة حيث عرف الاقتصاد عهداً جديداً وساعد على ذلك مكانة انجلترا التي كانت على رأس الصناعة وكانت مهد للنظام الرأسمالي .
* بعض أفكار المدرسة التقليدية وجدت متأثرة عند المفكرين السابقين وقوة هذه المدرسة انها أعطت انسجاماً لهذه الأفكار وبناءاً متكاملاً لنظرية اقتصادية واحدة.
* هدف التقليديين هو تحليل المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي يعتقد رواد هذه المدرسة وجود قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية وأن الانحراف على هذه القوانين لابد وأن يعيد الحالة الاجتماعية إلى التوازن.
* اغلب التشاؤم عند البعض من التقليديين والانقليز بخصوص مستقبل الاقتصاد الرأسمالي وهو الوصول إلى الركود . أعطى التقليديون المصلحة الخاصة مكانة هامة ويرونها كفيلة بتحقيق المصلحة العامة. كما حاول هؤلاء تحرير الاقتصاد من سلطة الأخلاق لكي يكون فرعاً للمعرفة واهتموا بخلق الثروة بالدرجة الأولى ثم توزيعها بالدرجة الثانية.
* على عكس التجاريين الذين يبحثون على ثراء الدولة على حساب الدول الأخرى فإن التقليديون يهدفون إلى الإضافة وخلق الثروة لجميع الدول وبالتالي فإن الثروة لم تعد كميات الذهب والفضة وإنما زيادة الإنتاج من السلع داخل كل دولة وبالتالي فإن التجارة لم تعد وسيلة للثراء على حساب الغير وإنما وسيلة لزيادة الثراء لجميع الأطراف ونادى الطبيعيون بإزالة الاستعمار لأنه يعتبر استغلالاً .

**ملاحظة** : كتاب سميث ظهر في نفس السنة التي استقلت فيها أمريكا عن انجلترا ولقد دافع سميث على ذلك .

* حذر التقليديون من عديد من الأشياء وبالتالي لم يكونوا كما يعتقد البعض محافظون ومؤيدون للأوضاع القائمة حيث عارضوا الاستعمار والعبودية الذات يمثلان مصالح الطبقة الحاكمة. وحذروا أيضاً من خطورة الاحتكار وسطو الرأسماليين ، كذلك غلبت عليهم روح الشك في حكمة رجال السياسة وذلك لإهمالهم المصالح العامة وسوء تصرفهم في الضرائب وإهدارها، كما عارض التقليديون أصحاب الأراضي واعتبر ريكادرو أن ثروتهم بدون مجهود .

إذ يمكن أن نقول بأن الفكر التقليدي لم يكن محافظاً للأوضاع القائمة وإنما كان متمرداً عليها وكان تيار للتحرر والتقدم.

* كان التقليديون يؤمنون باقتصاد السوق ولكن ليس إيماناً مطلقاً حيث أقروا بإخلالات السوق ( مثل الاحتكار ) وبالتالي وهو لايعارضون بشكل مطلق تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي يمكن أن تقول بان التوجه العام للتقليدين هو الحرية الاقتصادية لكن بدون تعصب أو جمود.
* لم يكن رواد المدرسة التقليدية من الطبقات الحاكمة وإنما من أقليات عرقية ودينية فسميث وجون ستوارت ميل من الاسكتلنديين الذين يمثلون أقلية في المجتمع الانقليزي بينما كان رتيارد من عائلة يهودية وبالتالي لم يكن الفكر التقليدي خدمة للمصالح وإنما بناءاً للمستقبل.
* تميز رواد هذه المدرسة بأخلاق عالية تجاوز المصلحة الذاتية فسميث أرجع مصاريف طلبته في الجامعة عندما شعر بأنه لم يدرسهم كما يجب وهاجم رتياردو أصحاب الأراضي رغم أنه كان يملك أراضي شاسعة في حين دافع مالتس عن أصحاب الأراضي رغم أنه لايملك منها شيئاً.

**آدم سميث :**

إذا كان الخلق بالإنسان بدأ مع سيدنا آدم فإن هناك من يعتقد بأن الاقتصاد كفكر واضح بدأ مع سميث لأنه أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وساعده على ذلك مدرسيه بالجامعة وأشهر مؤلفاته " ثروة الأمم " سنة 1776 .

ويلاحظ في هذا الكتاب أن أفكار سميث لم تكن كلها مبتكرة حيث أنه اعتمد من الناحية الفلسفية على أفكار المدرسة الطبيعية التي تعتقد بوجود قانون طبيعي يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لما توجد في كتاب سميث بعض الإشارات لكيناي .

**الأساس النظري لفلسفة سميث** : تجرد كتاب سميث من الفلسفة السياسية التي يؤمن بها وتقوم فلسفة سميث على الاقتصاد في سلامة وكفاءة النظام الطبيعي وأفضليته على أي نظام صناعي آخر ويعتبر سميث في هذا النظام بأن الفرد هو أفضل حكم على تقرير مصلحته الخاصة ويجب تركه حراً في سلوكه.

حسب سميث فإن هذا النظام الطبيعي يحقق انسجاماً بين المصلحة الخاصة والعامة وهذه هي فكرة "اليد الخفية " التي تعني أن الأفراد يحققون المصلحة العامة من خلال سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة بدون أن يشعروا بذلك . إذن فالمصلحة الخاصة هي آلية لتحقيق المصلحة العامة ولم يكن سميث في هذا الجانب داعية للأنانية أو متجاهلاً للمصلحة العامة.

* بالنسبة لسميث فإن السوق هو تنظيم اجتماعي لضبط سلوك الأفراد وفيه تتكفل المصالح الخاصة بتحقيق المصالح العامة ويرى سميث بأن السوق بحاجة إلى الدولة من خلال حماية الحقوق واحترام العقود لذلك أولى عناية خاصة بالقانون والقضاء ، واستخلص سميث أن تدخل الدولة المفرط والذي يتجاوز وضع الإطار القانوني والاقتصادي السليم يحول دون تحقيق المصلحة العامة والخاصة : الدولة ضرورية ولكن لا تتجاوز الحدود الطبيعية لكي لاتصبح خطراً على الرفاهية العامة. دور الدولة بالنسبة لسميث هو توفير الامن في الداخل والخارج وتوفير القضاء العام والقيام بالمشروعات التي لايقدر عليها الأفراد والباقي فإن اليد الخفية كفيلة بأن تحقق المصلحة العامة.
* كان سميث إذن من أهم المدافعين عن الحرية الاقتصادية وهاجم القيود التي تفرض من طرف الدولة وبعض التجار .
* لم يعد البحث عن الربح عملاً أنانياً وإنما مساهم في ذلك العصر في تحقيق المصلحة العامة عن طريق اليد الخفية وكان بالتالي رجال الصناعة من أهم المساندين لأفكار سميث .
* رغم اقتناع سميث بأن الملكية الفردية قد تكون سبباً في القهر والتفاوت الاجتماعي إلا أنه لم يعتبرها متعارضة مع النظام الطبيعي وانما متفقة معه تماماً.

**تقسيم العمل :**

بالنسبة لسميث فإن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الانتاجية ويعود بالفائدة على المجتمع لهذا لابد الاخذ بالحرية الاقتصادية وحذف القيود أمام التجارة الخارجية وأمام المنافسة الحرة في الداخل.

* يعتبر سميث العمل المصدر النهائي للثروة ويتوقف ذلك على حجم العمل وقوة العمل وأكد سميث على أن تقسيم العمل يزيد في الانتاجية ويساعد على التبادل والتكافل والتكامل الاجتماعي في الداخل والخارج ، كما يرى سميث أن حجم السوق يرتفع كلما زاد تقسيم العمل.

نظرية القيمة عند سميث :

فرق سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل الأولي شخصية وذاتية والثانية موضوعية.

كان الفكر السابق لسميث يعتبر أن البحث عن المصالح الشخصية والمنافع المادية تعبير عن الجانب الحيواني للإنسان ( أنانية ) لكن سميث يرى ذلك أساس التقدم كما يرى أن ظهور المجتمعات التجارية الحرة هو مظهر لتقدم الإنسانية .

لم ينجح سميث في إيجاد نظرية واحدة واضحة للقيمة التبادلية ويرى بعض الاقتصاديين أن سميث عرض على الأقل ثلاثة نظريات للقيمة: نظرية العمل بعض عناصر الطلب ، بعض عناصر العرض حيث اعتبر أن عناصر الانتاج تأخذ بعين الاعتبار في النفقة على الإنتاج.

خلّط سميث بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة حيث استعمل العمل أحياناً على أنه مقياس القيمة وأحياناً أخرى على أنه اساس لتحديد القيمة.

استعمال العمل لتحديد القيمة غير كافي ولايصلح إلا للمجتمعات القديمة والبدائية التي تستعمل العمل فقط وبعد تراكم رأس المال فقد اختلف الوضع وأدخل سميث الربح في مكونات القيمة وأنتهى به الأمر إلى نظرية " نفقة الإنتاج" لتحديد القيمة ( أجر ، ربح ، ريع ) .

وأشار إلى أن هذه القيمة قد تختلف عن ثمن السوق الذي يحدده العرض والطلب لكن هناك اتجاهاً لثمن السوق إلى المساواة مع الثمن الطبيعي الذي يتحدد بالمعدل الطبيعي لكل من الأجر والربح والريع فمثلاً المعدل الطبيعي للاجر عن سميث هو القدر اللازم لحفظ حياة العامل ولايوجد تفسير عند سميث للمعدل الطبيعي للربح ولكنه أشار لوجود علاقة عكسية بين الربح والأجر ، أما الريع فإنه لايدخل في تحديد الثمن أو القيمة وإنما هو نتيجة له وأشار إلى أن الريع يكون مرتفعاً في المشروعات الأكثر كفاءة.

نظرية رأس المال فرق سميث بين العمل المنتج والعمل الغير منتج واعتبر أن العمل المنتج هو الذي يساهم في زيادة رأس المال وكان يعتبر أن ثروة الأمم تعتمد على تراكم رأس المال . العمل المنتج عند سميث هو الذي يخلق القيمة والقادر على توفير فائض .

* فرق سميث ايضاً بين راس المال الثابت ورأس المال المتداول .

**شروط ونتائج التقدم عند سميث :**

ارتبط التقدم عند سميث بتراكم رأس المال ، كما بين أن التجارة الدولية تقوم على أساس المزايا المطلقة ويمكن ان يتسبب في مكاسب للدول على عكس التجاريين الذين يعتقدون أن ما تربحه دولة تخسره دولة أخرى. كما أكد على أن زيادة الذهب والفضة لا تؤدي إلى زيادة الثروة ولكنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض الصادرات وضعف الواردات وبالتالي خروج الذهب والعودة إلى التوازن . كما عارض سميث الضرائب الجمركية واعتبرها تؤدي إلى سوء توجيه راس المال كما اعتبر أن الإدخار يمثل تضحية بالنسبة للفرد ولكنه يساعد على بناء راس المال . كما دعى سميث إلى توفير الشروط المناسبة للنشاط الاقتصادي لتحقيق التقدم مع وجود الضوابط الاجتماعية لكي تعمل السوق في إطار من القانون .

**ريكاردو** : من أهم مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817م واستخدم في أفكاره طريقة الاستنباط المنطقي واعتمد على عدة فروض مثل العقلانية حيث أن الفرد يسعى إلى تحقيق أكثر ما يمكن من الإشباع.

* مع ريتارد ولم تعد اليد الخفية التي توفق بين المصلحة العامة والخاصة تعبيراً عن العناية الإلهية والتنظيم الطبيعي وإنما أصبحت نتيجة للتنظيم الاجتماعي وخاصة المنافسة بين الأفراد .
* اعتنى ريكاردو بالمشاكل العلمية التي واجهت عصره وفي مقدمتها مشكلة الضرائب على الحبوب وساهم في تطوير النظرية الاقتصادية وبالخصوص نظرية القيمة وتعتبر إضافات ريكاردو في التجارة الخارجية وفي فكرة الريع أساس الفكر المعاصر جعل من نظرية التوزيع هدف الدراسة الاقتصادية بينما الهدف بالنسبة لسميث هو خلق الثروة.

**نظرية القيمة والتوزيع عند ريكاردو :**

بالنسبة لسميث فإن نظرية القيمة تأخذ بنفقة الإنتاج وقد اقتصر في قيمة العمل على المجتمع البدائي لكن مع تراكم رأس المال فقيمة السلعة لابد أن تكون أكبر من العمل المبذول فيها ولذلك ظهر الربح إلى جانب العمل والأجر وانتهى سميث إلى الأخذ بعين الاعتبار بكل من الربع والأجر واعتبر ماركس بعد ذلك مظهر من مظاهر استغلال العامل بالنسبة لريكاردو فإنه لم يقتنع بقصر نظرية العمل على المجتمع البدائي فقط وإنما جعل منها نظرية عامة.

فرق ريكاردو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة وبين أن الغرض من نظرية القيمة هو البحث في محددات قيمة المبادلة ورأي أنه حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة فلابد أن يكون لها أولاً قيمة استعمال لكن قيمة الاستعمال أو المنفعة لاتصلح كمعيار لقيمة المبادلة التي تحدد حسب الندرة والعمل المبذول في السلعة.

* رأس المال بالنسبة لريكاردو هو عملاً مختزناً بشكل غير مباشر وبالتالي تحديد قيمة السلعة يتطلب تحديد العمل المبذول فيها بشكل مباشر أو بشكل عمل مختزن رأي رأس المال ) وبهذا الشكل تكون نظرية العمل صالحة في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الرأسمالية .
* فرق ريكاردو بين الثمن والقيمة . فالثمن قد يختلف عن القيمة وهو وليد أو نتيجة العرض والطلب في السوق وهو يتجه إلى القيمة الحقيقية.
* طبق ريكاردو نظرية القيمة على العمل الذي يعتبر ايضاً سلعة وتتحدد قيمته بساعات العمل اللازمة لانتاجه أي الحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يضمن استمرار عدد العمال ( مستوى الكفاف ) ولذلك فإن الأجور تحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة ( الأجر الطبيعي ).
* لم يقبل ريكاردو فكرة الاستغلال من طرف رأس المال التي أشار إليها ماركس بعده ورفض فكر سميث بأن رأس المال عنصر انتاج مستقل عن العمل لكنه قبل فكرة سميث بخصوص نفقة الانتاج.
* اعتقد ريكاردو أنه يمكن فصل نظرية التوزيع عن نظرية القيمة لكنه لم يعطي تفسير للأرباح واكتفى فقط بتفسير الأجر الذي يساوي قيمة العمل لكن فسر الريع واستبعد من عناصر القيمة فالريع هو نتيجة للثمن وليس سبباً له .
* الريع بالنسبة لريكاردو يعود إلى اختلاف خصوبة الأرض وضرورة تغطية الإنتاج في الأراضي الأقل خصوبة ( الحدية ) وبالتالي تحصل الأراضي الأكثر خصوبة على دخل الذي يمثل الريع ويعادل الفرق بين خصوبة الأرض والأرض الأقل خصوبة وبذلك فإن الريع لايدخل في تحديد القيمة التي تتحدد بقيمة العمل المبذول في أقل الأراضي خصوبة ( وهذا هو الأساس في قانون تناقص الغلة ) وكان هذا التحليل منطلق للدراسات الحدية.

**النفقات النسبية ونظرية التجارة الخارجية عند ريكاردو :**

نعتبر كتابات ريكاردو في مجال التجارة الخارجية من أهم ما كتب بالنسبة لسميث لايوجد فرق بين أسباب قيام التجارة الداخلية وأسباب قيام التجارة الخارجية باعتبار أن التجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة ويكون التخصص كذلك على نفس هذا الأساس. وكان سميث من المنادين بحرية التجارة لأنها تساعد على اتساع الأسواق وتساهم في تقسيم العمل وزيادة الانتاجية.

* بالنسبة لريكاردو فإن أسباب قيام التجارة الداخلية تختلف عن أسباب قيام التجارة الخارجية واعتبر أن التجارة تقوم على أساس المزايا النسبية أو النفقات النسبية وليس المطلقة ومن أهم فروض ريكاردو في هذا المجال هو عدم تنقل عناصر الإنتاج بين الدول.
* بالنسبة لريكاردو فإنه من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي لها فيها ميزة نسبية وإلى حد الآن فإن نظرية الميزة النسبية تستعمل في التجارة بين الدول .

**نظرية التطور عند ريكاردو :**

طبق ريكاردو أفكاره في القيمة والتوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الرأسمالي .

بالنسبة لسميث فإن التطور يمتاز في المدة الطويلة بانخفاض في الربح مع التقدم الاقتصادي وذلك بسبب زيادة رأس المال والمنافسة . ريكاردو لم يقبل هذا التفسير بصفة مطلقة ولكن بين شروط وأسباب انخفاض معدل الربح في المدة الطويلة : بالنسبة للمنتوجات الزراعية فإن قيمة السلعة تتحدد وفقاً لظروف الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة أما بالنسبة للمنتوجات الصناعية تتحدد قيمة السلع وفقاً لكمية العمل وتكون الأرباح منخفضة أو مرتفعة حسب قيمة الأجور التي تتحدد عند مستوى الكفاف وبالتالي فإن معدل الأجور يتوقف على أسعار المواد الغذائية وخاصة الحبوب التي ترتفع أسعارها مع زيادة التوسع وعدد السكان مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور لصفات مستوى الكفاف وبالتالي تنخفض الأرباح. إذن معدل الربح ينخفض بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية كنتيجة لاستغلال الأرض الأقل خصوبة.

**ملاحظة :** تظهر من خلال هذا التحليل بذور النظرة التشاؤمية في الاقتصاد لأن انخفاض معدل الأرباح في الأجل الطويل يؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال وبالتالي الركود الاقتصادي .

ملاحظة : فكرة اليد الخفية التي نادى بها آدم سميث قد توارت ولم يعد الانسجام بين المصالح هو الأساس باعتبار وجود تعارض بين المصلحة العامة ومصالح أصحاب الأراضي الذين يحرصون على زيادة الربح مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والاتجاه نحو الركود وهذه النتائج تعتمد على قانون تناقص الغلة.

**ملاحظة (3) :** هذا التحليل يعتبر أساس التوجه الاشتراكي الذي يحارب الملكية الفردية والربح والملكية العقارية .

* لا توجد عند ريكاردو إشارات خاصة للأزمات الاقتصادية وهو ما كان موضوع جدل مع مالتيس .

بالنسبة لريكاردو فإن النظام الرأسمالي قادر على إيجاد توازنه من جديد وهذا ما أكده بعد ذلك الاقتصادي الفرنسي جون باتست ساي من خلال قانون العرض يخلق الطلب المقابل له عن طريق توزيع دخول معادلة لحجم الانتاج .

**ملاحظة (4)** : بالنسبة للتقليديين فإن التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي والطلب الكلي لايمنع من ظهور إخلالات جزئية في بعض الأسواق ولكنها تتعادل فيما بينها ويكون بالتالي التوازن الشامل.

**مالتيس :**

يعتبر من أول من وجهوا النقد للفكر التقليدي وترجع شهرته في نظرية السكان .

**نظرية السكان عند مالتيس :**

يعتبر أن تزايد السكان والمواد الغذائية يختلفان في الزمن أي ليس بنفس المعدل ويؤدي هذا إلى ظهور المظالم الاجتماعية . فالأفراد يتزايدون بمعدل أكبر في حين أن الإنتاج الغذائي زيادته تخضع لقيود طبيعية وبالتالي تكون أقل بكثير من الزيادة في السكان . ولإبراز فكرته فقد شبه مالتيس زيادة السكان بمتوالية هندسية في حين شبه زيادة الإنتاج بمتوالية عددية وأشار إلى أن السكان قادرون على مضاعفة عددهم كل 25 سنة والإنتاج لايستطيع مواكبة هذه الزيادة . ويؤدي هذا الخلل إلى تدخل عوامل خارجية لإعادة التوازن وهذه العوامل تتمثل فيما سماه مالتيس بالموانع الإيجابية مثل الحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة وبالتالي فإنه حسب مالتيس لايمكن أن ندين الحروب والمجاعات وهذا ما جعل بعض المفكرين يتهمونه بالرجعي لأنه يبرر المظالم الاجتماعية والأوضاع الفاسدة.

كيف أضاف مالتيس في الطبعة الثانية من كتابه " محاولة في مبادئ السكان " ما سماه بالموانع الأخلاقية مثل الزواج المتأخر مع العفة ولم يود إطلاق وسائل تحديد النسل أو الوقائية نظراً لارتباطه بالكنيسة وبالتالي فإن التوازن لايمكن أن يتحقق بين الإنتاج وعدد السكان إلا بالموانع الإيجابية والموانع الأخلاقية.

أراد مالتيس لم ترتبط بدراسة تطبيقية أو إحصائية وإنما بنيت على الملاحظة البسيطة وهذا ما يضعف من أراء مالتيس حيث تبين عدد كبير من السكان مع تحسين ظروف معيشتهم ولقد كانت تجربة الإنتاج في أمريكا أكبر دليل على ذلك وعلى عدم صدق أراء مالتيس بصفة مطلقة ويفسر ذلك بأن مالتيس لم يأخذ بعين الاعتبار التقدم الفني الممكن في الإنتاج الزراعي خاصة في أمريكا وأوربا.

لكن بالرغم من ذلك فنلاحظ أن دول العالم الثالث تواجه نوعاً من المشاكل التي تعرض لها مالتيس حيث يزيد السكان بنسبة كبيرة في حين أن الإنتاج لايزيد بالقدر الكافي .

**نظرية الطلب الفعلي عند مالتيس** : المدرسة التقليدية بصفة عامة أخذت بقانون جون باتست ساي ( قانون المنافذ ) وبالتالي لايمكن أن يوجد خلل متواصل في السوق وإن وجد لايطول وبالتالي يمكن أن نفه نظرية ريكاردو التي تعتبر بأن الاقتصاد السياسي لابد أن يعتني بمسألة التوزيع فقط أما حجم الإنتاج فإنه لا يثير أي مشكل ذلك أن الإنتاج يستقر دائماً عند مستوى التشغيل الكامل لأنه من غير المتصور بأن يزيد العرض الإجمالي على الطلب الإجمالي .

لكن قانون جون باتست ساي إهتز تماماً مع أفكار كينز حيث نازع مالتيس قبل كينز هذه الفكرة وكان أول من أعطى سنداً نظري للأزمات الاقتصادية فقد لاحظ أنه ليس من الضروري بان يكون الطلب الإجمالي مساوي للعرض الإجمالي إذا كان هناك نقص في الاستهلاك وزيادة في الإدخار لم يعوضها طلب على السلع الاستثمار في هذه الحالة فإن العرض يكون أكبر من الطلب . وقد دافع مالتيس بهذا التحليل على ملاك الأراضي وتحقيقها لأرباح مرتفعة لانه يعتبر هؤلاء الملاك يمثلون طبقة مستهلكة وبالتالي تساعد على زيادة الطلب الفعلي ودخول دون نقص الطلب الفعلي وبالتالي تفادي الأزمات والركود. لذلك فإن وجه مالتيس لبقاء الملاك للأراضي هي بقاء النشاط الاقتصادي مرتفعاً ولهذا السبب فقد هاجم ماركس واتباعه مالتيس لأنه يدافع على الطبقة المالكة واعتبروه رجعياً.

رغم هذا فإن نظرية الطلب الفعلي ومعارضة قانون ساي على المستوى العلمي تعود لكينز.

**المدرسة الاشتركية**

أدى النظام الرأسمالي إلى ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية لذلك تم انتقاد النظام الرأسمالي برفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

**معارضة النظام الرأسمالي قبل الماركسية :**

لقد تم انتقاد المدرسة التقليدية من قبل عديد من الاقتصاديين والفلاسفة قبل ماركس ومن أهم هؤلاء نجد :

**سيسموندي :** ينتقد المنهج الذي يتبعه التقليديون في دراسة الإقتصاد حيث يعتبر أن أسلوب الدراسة المجرد والمنهج المنطقي لايلاءم الاقتصاد الذي هو علم أخلاقي كما يعتق أن موضوع الدراسة هو الإنسان وليس الثروة كما أثار الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وكان من أنصار تدخل الدولة .

**سان سيمون وأتباعه ( السانسيمونين ) :** يعتبر أن دور الدولة مهم جداً في زيادة الرفاهية على عكس التقليديين الذين كانوا من أنصار الحرية الاقتصادية ولكنه لم يدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة لكن اتباع سان سيمون انتقدوا الملكية الخاصة وخاصة التي تدر دخل لا مبرر له ( دخل دون عمل ) كما هاجموا مبدأ الإرث لأنه لاوجود لضمان بأن يكون الوارث أكفأ من غيره في استخدام الأموال الموروثة لذلك دعوا بأن تكون الدولة الوارث الوحيد وهذا اتجاه الراديكاليين في فرنسا .

**التعاونيون :** يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة بين الأفراد كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية ولايرون ضرورة الاشتراكية التامة لمعالجة مشاكل النظام الرأسمالي الذي يؤدي حسب رأيهم إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء المحظوظين كما يرون أن مجتمع النظام الرأسمالي هو مجتمع غير طبيعي مفتعل ولهذا يدعون لخلق مجتمع طبيعي وهنا يظهرون من بقايا المدرسة الطبيعية. يهاجم التعاونيون فكرة المنافسة والربح الذي يرتبط بها والذي يؤدي إلى مشاكل اجتماعية. من أهم رواد هذه المدرسة نجد روبرت أوين وشارل فورييه .

**روبرت أوين :** يعتبر أحد دعاة الاشتراكية وأبو الحركة التعاونية حيث قام بدعوة لإصلاح أحوال العمال وأول من استعمل شعار الاشتراكية حيث حفظ في ساعات العمل من 17 إلى 15 في مصنعه باسكوتلندا وامتنع عن تشغيل الأطفال دون 10 سنوات وأنشأ مدارس لتعليم أبناء العمال لديه وألغى نظام الغرامات التي تقطع من الأجور مما زاد في الإنتاجية وجعل مصنعه من أكبر المصانع .

شارك أيضاً في الحركات النقابية ويمكن تلخيص أفكاره كما يلي : دعى إلى خلق بيئة جديدة ملائمة لنمو علاقات جديدة ويعتبر أن الإنسان هو نتيجة للبيئة التي يعيش فيها من ظروف عمل وغيرها.

كما دعى إلى إلغاء الربح الذي يعتبره أساس البلاء وعدم العدالة ومسؤول عن الأزمات الاقتصادية ويرى أن إلغاء الربح يتم عبر استبعاد النقود من التعامل .

**شارل فورييه :** دعى إلى الاشتراك المعيشة الاجتماعية التي تؤدي إلى انخفاض النفقات من خلال المثال الذي ضربه على مدينته الفاضلة والتي سماها الفلانستير وهي عبارة عن فندق ضخم يتسع لـ 1500 شخص ويعتبر أن الحياة المشتركة ستكون سبباً في خلق بيئة جديدة غير فاسدة كما دعى إلى التعاون الكامل بين الأفراد والفلانستير يمكن اعتباره كجمعية تعاونية للإنتاج والاستهلاك. بالنسبة لشارل فورييه فإن الفلانستير هو 400 هكتار لا تكون موضوع ملكية فردية وإنما موزعة على العدل ورأس المال والمواهب.
- يدعو إلى العودة إلى الأرض وينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلانستير وذلك لتفادي التكدس في المدن الكبرى والعودة إلى الأرض تعني البعد عن الصناعة.

كما يعتبر أن العمل في الأرض عمل مشرف أي أنه عمل مرغوب فيه وليس بحكم الضرورة .

كما دعى إلى ضرورة توفير ضروريات الحياة لكل فرد حتى لا يلتجأ للعمل إلا إذا ما كان يرغب فيه .

**ملاحظة** : نقد فورييه للنظام الرأسمالي لم يكن لعيوب الرأسمالية كما هو الأمر بالنسبة لأوين وإنما لخصائص المجتمع الصناعي.

**الماركسية :**

يعتبر المذهب الماركسي من أهم المذاهب تأثير في الحياة العملية .

**كارل ماركس ( 1818 – 1883 )**

يرى ماركس من خلال الحادية التاريخية أن التاريخ ليس مجرد حكايات وقصص متناثرة وإنما يخضع التطور التاريخي لقوانين عامة ومهمة الباحث هي اكتشاف هذه القوانين.

يميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتي تعتبر الهيكل أو البنيان الأساسي للاقتصاد وبين مجموعة الأفكار والعلاقات السياسية والقانونية والتي تمثل الهيكل العلوي .

بالنسبة لماركس يضع الأفراد التاريخ عند قيامهم بالإنتاج الذي يعتبر أهم حدث تاريخي وهذا الإنتاج يؤدي إلى قيام علاقات بين الأفراد لذلك لابد من التمييز بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج أي بين أدوات ووسائل الإنتاج والروابط بين الأفراد ببعضهم البعض وبين الأفراد وعلاقات الإنتاج ( ملكية وغيرها ) .

تطور قوي الإنتاج يؤدي إلى تطور علاقات الإنتاج لكن لا يعني هذا أن هناك تناسق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وفي غياب هذا التناسق ووجود تناقض فلابد من تغيير من خلال ثورة اجتماعية تؤدي إلى إزالة التعارض.

* يعتبر ماركس أن علاقات الإنتاج تحكم جميع مظاهر الحياة الاجتماعية ( هيكل علوي ) لكن تطور المجتمع يبقى رهين تطور قوي الإنتاج وهذا هو المقصود بالمادية التاريخية أو التفسير المادي للتاريخ أو التفسير الاقتصادي للتاريخ.
* من خلال المادية التاريخية فإن الإنسانية مرت بعديد من الأنظمة الاجتماعية ولكل نظام علاقات إنتاج وقوى إنتاج .
* يرى ماركس أن تطور وسائل الإنتاج لن يقف عند النظام الرأسمالي إذ أ تطور أدوات الإنتاج سيجعل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية عقبة في سبيل التطور . فالتطور المعني يؤدي إلى مزيد من تقسيم العمل والتخصص وبالتالي يؤدي هذا التطور إلى جماعية وهو ما يؤدي إلى إضفاء الصفة الاجتماعية على أساليب الإنتاج وهذا لايستقيم مع العلاقات الرأسمالية القائمة على الملكية الفردية لذلك يرى ماركس من ضرورة تغيير هذه العلاقات وقيام نوم جديد من الملكية الجماعية تتناسب مع تطور أساليب الإنتاج فأمام جماعية الإنتاج لابد من جماعية ملكية عناصر الإنتاج أي الاشتراك في عناصر الإنتاج.
* يرى ماركس بأن هذا التطور للنظام الرأسمالي هو حتمي نتيجة الناقض الأساسي في المجتمع وانقسامه إلى طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازية.

**الاقتصاد الماركسي :**

المسائل الاقتصادية التي تناولها ماركس خضع فيها لنظريته الفلسفية وأهم شيء قام به ماركس هو نقده للنظام الرأسمالي واعتقاده بإنهيار هذا النظام وسقوطه وذلك للتناقضات التي توجد فيه ولكنه لم يبين كيفية عمل عمل النظام الاشتراكي ولعل أهم المواضيع الاقتصادية التي تناولها ماركس هي : نظرية القيمة ، ميل معدل الربح للتناقض تركز رأس المال الفقر العام والأزمات الاقتصادية.

**نظرية القيمة عند ماركس :**

أخذ ماركس في الأول بنظرية العمل وبالتالي فهو يؤيد نظرية القيمة عند المدرسة التقليدية حيث يفرق ماركس بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل مع السلع الأخرى. ويعتبر ماركس أن القيمة التبادلية لسعلة مع سلعة أخرى لابد أن تعبر عن شيء مشترك بين هذه السلع كأن تكون سلعة ثالثة تُبين قيمة السلع ببعضها البعض ( مثل المقام الموحد ) وكان العمل هو العنصر الثالث الذي يبحث عنه ماركس لمقارنة السلع ببعضها البعض.

واجه ماركس مشكلة في تحديد قيمة العمل وذلك من خلال التمييز بين أنواع مختلفة من العمل فهناك عمل بطيء بأدوات تقليدية متأخرة وهناك عمل نشيط بأدوات متقدمة وساعة عمل من الثاني ولتفادي هذا المشكل أجاب ماركس بأن العبرة هي كمية العمل اللازم اجتماعياً " أي العمل تحت الطرق السائدة أو الغالية في المجتمع.

المشكل الثاني أن العمل ليس عنصر متجانساً فهناك العمل اليدوي وهناك العمل الفني الماهر والعمل الذهني ولمقارنة هذه الأعمال أجاب ماركس بأن المقارنة تتم في الواقع من وراء ظهر المنتجين.

وكان الهدف الاساسي من وراء تفسير نظرية القيمة عند ماركس هو تغيير فائض القيمة التي يتحصل عليه الرأسماليون في ظل النظام الرأسمالي.

ملاحظة : يرى ماركس أن التبادل يختلف في ظل النظام الرأسمالي عنه في ظل الإنتاج البسيط : ففي الإنتاج البسيط يبيع المنتج سلعة مقابل نقود للحصول على سلعة أخرى ويحقق فائدة إذا كانت منفعة السلعة التي يأخذها أكبر من السلعة التي يبيعها : ويكون التبادل بهذا الشكل سلعة أ ← نقود ← سلعة أما في النظام الرأسمالي فإن الدورة تكون نقود لشراء اليد العاملة والمواد الأولية ثم بيع السلع ثم المحصول على نقود ← سلع ← نقود .

ويحصل الرأسمالي على فائدة إذا كانت النقود التي أنفقها في الاول أقل من النقود التي تحصل عليها في الآخر ويرى ماركس أن هذا النقود ناتجة عن فائض في القيمة وفائض القيمة ناتج عن استغلال العمال الذين يعتبرون المنتجين الوحيدين ، وحصول الرأسمالي على هذا الفائض ليس له ما يبرره سوى النظم البائدة.

**تعديل نظرية القيمة عند ماركس :**

في الجزء الثالث من كتابة " رأس المال " عدل ماركس نظرية القيمة ولفهم ذلك لابد من المخططات التالية :

* رأس المال المتغير : هو ما يدفعه الرأسمالي للعمال.
* رأس المال الثابت : ما يدفعه الرأسمالي كثمن للآلات والمعدات.
* معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال هو النسبة أو الفرق بين فائض القيمةوبين رأس المال متغير .
* معدل الربح : هو النسبة بين فائض القيمة وبين رأس المال الكلي ( المتغير والثابت ).
* التركيب العضوي لرأس المال : النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي.
* يطلق ماركس على أجور العمال راس المال المتغير لأن العمل يزيد من قيمة السلعة التي ينتجها بينما المعدات لا تزيد في قيمة السلعة وإنما تنتقل إليها قيمتها فقط.

لاحظ ماركس في الصياغة الجديدة لنظرية القيمة أن معدل التبادل لايتوقف على العمل وحده وإنما أيضاً على معدل الربح وهذا يعني أن ماركس أقر بنظرية نفقة الإنتاج بمعنى أن راس المال المستخدم ( رأس المال الثابت ) يؤثر أيضاً في قيمة السلعة.

**3) ميل معدل الربح إلى التناقص:**

يعتقد ماركس مثل المدرسة التقليدية بان الاقتصاد الرأسمالي يميل إلى الركود حيث ينخفض معدل الربح مما يحول دون القيام باستثمارات جديدة.

3) **تركز رأس المال** : ويقصد بهذا أن النظام الرأسمالي تكون فيه المشروعات تتجه إلى استخدام وسائل إنتاجية أكثر رأسمالية وكذلك نحو الاحتكار ويعني أن النظام الرأسمالي يمتاز عن الأنظمة الأخرى بزيادة تراكم راس المال من هنا جاءت تسميته بالنظام الرأسمالي .

4) الفقر العام : بالنسبة للمدرسة التقليدية فإن الأجور تتحدد عند الحد الأدنى اللازم للمعيشة وقد انتهى ماركس إلى نفس النتيجة وأعتبر أن النظام الرأسمالي يبقى العمال في حالة فقر مستمر ولايمكن أن تزيد الاجور عن مستوى الكفاف ويعود ذلك إلى الاستعمال المكثف من رأس المال الذي يجد من طلب اليد العاملة وبالتالي انخفاض الأجور.

**ملاحظة** : هناك تناقض في أفكار ماركس فميل معدل الربح إلى الانخفاض والفقر العام واستمرار الأجور عند حد الكفاف وزيادة رأس المال لايمكن أن تكون كلها صحيحة في نفس الوقت .

5) الأزمات الاقتصادية :

توجد عدة تفسيرات عند ماركس للازمات الاقتصادية إذ يعتبر أن أسباب الأزمات الاقتصادية هو الإفراط في الإنتاج أو نقص الاستهلاك خاصة مع تراكم راس المال وضعف الأجور.

* السبب الآخر للأزمات هو انخفاض معدل الربح وانخفاض الاستثمار – كذلك الفوضى في النظام الرأسمالي وعدم معرفة حاجيات السوق على وجه الدقة يمكن أن يؤدي إلى تقلبات شديدة وقد يترتب عنها الإفراط في إنتاج بعض السلع مما يجعل خلل في السوق .

**6) الترابط في الاقتصاد :**

حاول ماركس مثل كسناي ( kusney ) تفسير الترابط بين القطاعات وقسم الاقتصاد إلى قطاعين الأول لإنتاج السلع الرأسمالية والثاني لإنتاج السلع الاستهلاكية ووضع كيفية الترابط بينهما.

**الفكر الاجتماعي عند المدرسة التقليدية الجديدة**

يعتبر جون استوارت ميل آخر الاقتصاديين حيث كان منظر للنظام الرأسمالي ومطالباً في نفس الوقت بالعديد من الإصلاحات الاجتماعية مما جعله قريباً من الاشتراكيين .

* تركز المدرسة التقليدية الجديدة على سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية ( الاقتصاد الجزئي ) وانخفض الاهتمام بالتطورات الإجمالية للنظام الاقتصادي ( اقتصاد كلي ).

**النظرية الموضوعية والنظرية الشخصية :**

أخذت الدراسات الاقتصادية في مرحلة أولى بعين الاعتبار فقط الاعتبارات الموضوعية مثل عوامل البيئة والظروف الفنية للإنتاج وذلك إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وكان ذلك خاصة في نظريات القيمة التي استبعدت المنفعة في تحديد قيمة السلع .وفي مرحلة ثانية كانت النظرة التشخيصية التي تركز على الاعتبارات النفسية للفرد فقد أولت اهتماماً للمنفعة كعنصر محدد للقيمة وقد ساعد على ذلك فكرة واكتشاف التحليل الحدي ومن ثم ربط القيمة بالمنفعة الحدية.

لقد ساعد تطور الدراسات النفسية على نمو النظريات التشخيصية مثل أعمال Weben ويبير الذي أوضح أهمية العوامل النفسية وكذلك فشنر Fechner سنة 1960 الذي بين أيضاً مدى تأثر الأحاسيس بالعوامل الخارجية حيث أنه إذا عرض الفرد لجرعات متساوية من مؤثر خارجي فإن كثافة الإحساس به تتناقص باستمرار ويعتبر هذا القانون الأساس النظري لفكرة تناقص المنفعة الحدية.

* لقد وجدت المدرسة الحدية في فكرة المنفعة أساساً معقولاً لإقامة نظرية عامة للسلوك الاقتصادي وساعد على ذلك إزدهار مذهب المنفعة . فالفرد يبحث عن المنفعة ويحاول أن يتجنب الألم ( تعريف فلسفي ) وبالتالي كان الحديث عن إنسان اقتصادي من أهم رواد المدرسة الحدية التي تستعمل الأسلوب الرياضي في تحليلها نجد فالرأس ، حيوفنز ، باريتو ، كورنو وهؤلاء أخذوا بالتحليل الحدي لذلك يمكن أن نطلق عليهم اسم المدرسة الحدية ( Mazginalism ) وتوجت جهود هؤلاء مع مارشال الذي يمثل خلاصة الفكر التقليدي في توجه القديم والحديث معاً .

**مفهوم التحليل الحدي :**

التحليل الحدي الذي بدأ في الربع الأخير من القرن 19 ( 1870) يمثل ثورة فكرية في التفكير الاقتصادي وفكرة الحدية تهدف إلى البحث فيما يحدث للمتغيرات الاقتصادية عند حدوث تغير طفيف أو ما يسمى بالتغير الحدي.

* معظم القرارات الاقتصادية تتخذ في شكل جرعات متتابعة ( وليس إما كل شيء أو لاشيء ) مثل الإضافة في الإنتاج أو في عناصر الإنتاج وبالتالي فإن المنتج لابد أن يقارن بين زيادة الإنتاج وما يترتب عنها من تضحية أو تكلفة جديدة وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك الذي يقارن المنفعة الإضافية والفرص البديلة – وهذا يعني أن السلوك الاقتصادي يتحدد بالمقارنة بين العائد والتكلفة عند الحد ومن هنا جاءت التسمية بالتحليل الحدي . الاختبار يتوقف عندما يتساوى العائد الحدي مع التكلفة الحدية.
* يرتبط التحليل الحدي بعديد من الفروض النظرية حول الإنتاج والاستهلاك والغرض الأساسي هو مبدأ تناقض المنفعة بالنسبة للمستهلك أما بالنسبة للمنتج فإن المبدأ الأساسي هو تزايد النفقات الحدية أي أن زيادة الإنتاج يؤدي إلى تكاليف أكبر للوحدات الجديدة مما يتجاوز العائد الحدي منها .
* كما أن التحليل الحدي يفترض القابلية للتجزئة والانقسام .

**مدارس الفكرة الحدية أو المنفعة الحدية :**

 المدرسة النمساوية من رواد هذه المدرسة التي ساهمت في وضع تطوير المنفعة الحدية نجد :

**كارل منجر :** يعتبر أن عدة علوم تشترك في الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية مثل التاريخ العلوم ، العلوم التطبيقية ، الاحصاء ، الخ .

أفكار منجر تدور حلو فكرة المنفعة والحاجة فأقام نظرية عامة للسلع : لكي يكون الشيء سلعة فلابد أن يكون قادر على إشباع حاجة أن تكون له منفعة ويعرف الإنسان قدر أو قيمة هذا الشيء على إشباع حاجته وقادر على السيطرة والتصرف في هذا الشيء وعلى هذا الأساس رتب منجر السلع حسب قربها من الإنسان فوضع الخبز في المرتبة الأولى والدقيق في المرتبة الأولى والدقيق في المرتبة الثانية ، الخ .

واهتم بالأساس بالسلع الاستهلاكية أي الطلب الذي يعتبره مهماً جداً ، بينما الطلب على السلع الاستثمارية هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

* كذلك يعتبر منجر السلع اقتصادية إذا كانت تتميز بالندرة ( الهواء لايعتبر سلعة اقتصادية ) .
* من أهم مساهمة منجر هو تقديره بأن المنفعة تتناقص مع زيادة الوحدات الاستهلاكيةوهذا هو مبدأ تناقص المنفعة.

**فريدريك فون فيز :**

أخذ أيضاً بفكرة المنفعة الحدية ولعل أهم ما ذكره هو أن قيمة عناصر العمل هي مشتقة من منافع السلعة التي تساهم في انتاجها وعلى ذلك فإن قيمة هذه العناصر تتحدد بالانتاجية الحدية لها وبالتالي رفض نظرية العمل التقليدية ورفض فكرة أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف.

بوهيم بافزيك :

اشتهر بنظريته لرأس المال وسعر الفائدة وانتقد بشدة النظرية الماركسية الخاصة بالعمل يعتبر أن سعر الفائدة يدفع من طرف المنتج مقابل الزيادة في الإنتاجية وبالتالي فإن سعر الفائدة يعتبر ثمناً لرأس المال كما سعر الفائدة يأخذه المستهلك مقابل إدخاره لأنه ضحى بالحاضر مقابل المستقبل ويتم تحديد سعر الفائدة من خلال مقارنة تضحية المستهلك وكسب المنتج.

**المدرسة الرياضية :**

استعلمت المدرسة الحدية إتجاهها يعتمد على الرياضيات لشرح المسائل الاقتصادية ومن أهم روادها نجد :

**كورنو :** فرنسي وهو أول من استعمل التفاضل والتكامل في الاقتصاد ، كذلك يعتبر أول من ادخل فكرة منحنى الطلب ( قانون الطلب ) حيث قبل كورنو كان هناك خلط بين تأثير الثمن على الطلب وبين تغير الكميات المطلوبة على الثمن ( هذه ظروف الطلب ) .

**أشار كورنو :** إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة يتجه الثمن إلى التساوي مع النفقة الحدية كما أوضح أن الطلب والعرض والثمن كميات مترابطة الأمر الذي يعتبر مقدمة لما يعرف بنظرية التوازن الشامل.

**ستافلي حيوفنز :** ml;ehiam stannty Josersm

 انتقد جون ستيورات ميل واعتبره مسؤولاً عن تأخر الدراسات الاقتصادية.

اهتم بالاستهلاك مستعملاً صيغ التفاضل والتكامل وبالتالي حلل فكرة المنفعة وربط القيمة والمنفعة وليس بالنفقة كما فعل التقليديون ويعتبر أحد مكتشفي المنفعة الحدية وتنافسها.

اعتبر انه عند التوازن تتحقق المساواة بين المنافع النهائية ( الحدية ) وساند فكرة الريع عند ريكاردو .

**ليون فالراس :**

إلى جانب اهتمامه بفكرة المنفعة الحدية فقد وضع فالراس فكرة التوازن الشامل للاقتصاد وأوضح مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات العرض والطلب لجميع السلع وقد استخدم في هذا الغرض نظاماً من المعادلات الرياضية لكي يبين أن التوازن في الاقسام هو مترابط يشمل السلع والخدمات من خلال استعمال دوال الطلب ودوال العرض .

الحل الذي نعطيه جميع المحاولات يحدد أثمان التوازن وكميات التوازن وبتغير الأثمان تتعدل أوضاع الطلب والعرض إلى تحقيق التوازن وبالتالي فإن تغير الأسعار عن طريق آلية السوق هو آلية لتحقيق التوازن النهائي .

أوضح فالراس عن طريق نظام التوازن الشامل العلاقة بين اسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج التي تعتبر مشتقة من الأسعار النهائية للسلع الاستهلاكية.

* اعتبر النقود سلعة مثل بقية السلع النهائية دورها القياس فقط في نظام التوازن الشامل رغم أن هذا النظام هو عيني لاتوجد فيه نقود بالمعنى الحقيقي ولكن فالراس أشار إليها كوسيط للتبادل ووضع محاولة تهم طلب النقود.
* أشار لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع وأطلق شعار وهو " مساواة الشروط وعدم مساواة المراكز " بمعنى أنه لابد للدولة أن توفر شروط متساوية للجميع ولكن اختلاف إمكانيات الأفراد يؤدي إلى عدم التساوي في المراكز.
* لقد كان فالراس ليبيرالياً لا يطالب بالمساواة الفعلية ولكنه ينادي بالمساواة القانونية ( المساواة عند البداية وليس النهاية) .

**باريتو :**

يعتبر بارتيو أن أساس الاقتصاد هو نظرية تحديد الأثمان في ظل شروط المنافسة الكاملة.

* يعتبر أن المنفعة غير قابلة للقياس وبالتالي فهي ترتيبة وليست قياسية أو كميته واستخدم بالتالي منحنيات السواء التي قدمها قبله أدجوارث .
* استخدم فكرة التوازن الشامل لفالراس ورأى أنه لابد من يقسم الاقتصاد إلى جزئين وهما جزء ديناميكي وجزء ستاتيكي .
* كان أول الاقتصاديين الذين تعرضوا إلى كيفية تحقيق التوازن في النظام الاشتراكي .
* اهتم بتوزيع الدخول.
* وضع ما يسمى بافضلية باريتو التي تقول " لايمكن القول بأن توازن ما أحسن من توازن آخر إذ ترتب على ذلك منافع للبعض دون أن يقابل ذلك تضحية من البعض الآخر" .

**المدرسة السويدية :**

يعتبر فيكسل مؤسس المدرسة السويدية وأهم ما يميز هذه المدرسة هو الاهتمام بدراسة المشاكل النقدية والرغبة في تحقيق المزيد من الاندماج بين النقود والنظرية الاقتصادية العينية . عند التقليديين دور النقود يقتصر على تحديد المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف " بنظرية كمية النقود " .

* توصل فيكسل من التمييز بين سعر الفائدة العيني وسعر الفائدة النقدي. فسر الفائدة العيني هو الذي يمكن أن يسوء في ظل اقتصاد عيني ويساوي الانتاجية الحقيقية لراس المال أما سعر الفائدة النقدي فهو الذي تقتضيه البنوك مقابل أقراض المستثمرين.
* بالنسبة لفيكسل فإن التوازن في الاقتصاد يتحقق عندما يتساوى سعر الفائد العيني مع سعر الفائدة النقدي – أمكن فيكسل من هذه المقارنة في دراسة التقلبات الاقتصادية وأتى بفكرة الحركات التراكمية فإذا كان سعر الفائدة النقدي أقل من سعر الفائدة العيني فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار لأن الزيادة في إنتاجية رأس المال ( سعر الفائدة العيني ) يزيد على التكلفة النقدية بالاقتراض ( سعر الفائدة النقدي ) وهذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
* كما أن الزيادة في الطلب على الاستثمار يصاحبها ارتفاع الأجور في الصناعات الاستمارية وانتقال العمال إلى هذه الصناعات وبالتالي انخفاض انخفاض في عرض السلع الاستهلاكية لانخفاض نشاط القطاع الاستهلاكي نتيجة انتقال العمال إلى الصناعات الاستثمارية . استمرار الزيادة في الطلب على الاستثمار يؤدي إلى مزيد من الأرباح وارتفاع الأسعار لا يتوقف الأمر إلا إذا تدخلت البنوك برفع سعر الفائدة النقدي لصنع التضخم.
* عادة فإن البنوك ترفع سعر الفائدة النقدي أكثر من سعر الفائدة العيني مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانكماش أو ركود اقتصادي .

**المدرسة التقليدية الجديدة أو النيوكلاسيكية :**

تعرضت المدرسة التقليدية إلى عدة انتقادات وكان جون استوارات ميل هو آخر كتاب هذه المدرسة.

انتقدت المدرسة التقليدية من عدة جوانب فمن ناحية أعيب عليها التجريد والاستنباط كأساس لاستخلاص القوانين الاقتصادية وكذلك انتقدت من طرف المدرسة الحدية التي ترى أن التقليديين أهملوا جانب المنفعة والطلب بصفة عام مما جعل هذه المدرسة الحدية تقيم نظرية للقيمة تعتمد أساساً على المنفعة الحدية.

قامت المدرسة التقليدية الجديدة او النيوكلاسكية بإعادة صياغة النظرية الاقتصادية باستعادة أساسيات الاقتصاد كما أرساها التقليديون وإضافة التعديلات اللازمة من أفكار المدرسة الجدية التي تعتني بالمنفعة ومن أهم رواد هذه المدرسة نجد ألفريد مارشال الذي جمع بين أفكار المدرسة الحدية والمدرسة التقليدية ووفق بينهما .

**ألفريد مارشال ( 1842 – 1924)**درس الرياضيات والفيزياء الجزئية وانشغل بالفلسفة ثم الاقتصاد السياسي من خلال دراسته لأعمال جون استوارت ميل التي وجد فيها غايته واعتراف بقيمة مارشال فإنه يقال " إذا كانت العلوم في العصور الوسطى تتركز على ثلاثة محاور ، علم اللاهوت وبه صفاء الروح وعلم القانون وبه استقرار العدل وعلم الطب وبه سلامة الصحة البدنية فقد اخاف مارشال الاقتصاد وتتحدد به رفاهية المجتمع "

* من أهم تلامذته في كمبردج نجد كينز وجون روبنسون وأصدر كتاب عنوان " مبادئ الاقتصاد " سنة 1890 الذي بقي مرجع في تدريس الاقتصاد لوقت طويل في الجامعات الامريكية والانقليزية لوقت طويل .
* في خصوص المنهج فإنه دعى إلى ضرورة الجمع بين الاستنباط والاستقراء واستعمل الأسلوب المجرد والعديد من الأحداث التاريخية والمعاصرة للتدليل على صحة أفكاره.
* استعمل أسلوب تحليل التوازن الجزئي وبالتالي اختلف عن فالراس باريتو الذين اعتمدا على أسلوب التوازن الشامل كما أنه يعتبر أن المتغيرات الاقتصادية متعددة ومتداخلة لذلك لابد من اعتماد العزل من خلال فرضية " بقاء الأشياء الأخرى على حالها . ( ceten 's pasitus ) وهو ما يعرف بأسلوب تحليل التوازن الجزئي .

أهم الافكار الاقتصادية لمارشال :

1. نظرية القيمة :

التقليديون بصفة عامة يلخصون القيمة في نفقة الانتاج ( قيمة العمل أو العمل ورأس المال ) والمدرسة الحدية تلخص القيمة في المنفعة الحدية أما مارشال فقد جمع بين .

النفقة والمنفعة أي أن القيمة عنده تتحدد بالعرض والطلب معاً ويعتبر انه يصعب تحديد من المسؤول منهما أكثر على تحديد القيمة.

* اهتم مارشال بدراسة المنفعة ودرس منحنى الطلب وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي وتحدث على فائض المستهلك .
* كذلك من أهم الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي نجد فكرة المرونة لدراسة طبيعة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية . أما بخصوص من الانتاج فإن مارشال أخذ بفكرة الحلول أو الإحلال ( substitutiry ) بين عناصر الإنتاج حيث يختار المنتج توازنه بالتوفيق بين أسعار عناصر الإنتاج والإنتاجية الحدية لهذه العناصر .
* أدخل مارشال الزمن في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة الطويلة والفترة المتوسطة ويستعمل في الغالب أسلوب سلوتسكي .
* الزمن عند مارشال هو ليس مرور الوقت وليس فترة محددة وإنما تصور منطقي لظروف الإنتاج لذلك فقد عرف الفترة على أساس أنها مجموعة من الشروط أو الزمن الضروري لتحقيق جملة من الشرو وأسلوب مارشال في التحليل هو الستاتيكية المقارنة compantive statics والفترة القصيرة هي التي لاتسمح للمنتج أن يغير فيها ظروف الإنتاج والتغير في العرض يأتي فقط من التغير المخزون أما الفترة الطويلة فهي تتغير فيها الطاقة الإنتاجية وبالتالي العرض ولكن لايوجد عند مارشال أي تفسير للانتقال من توازن لآخر .
* استخدام مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وأعطاها مزيداً من الوضوح.
* فيما يخص توزيع الدخل القومي فإنه يتحدد عند مارشال حسب انتاجية كل عنصر إنتاج.
* فيما يخص شكل السوق فإنه درس التوازن في سوق المنافسة الكاملة والإحتكار واستخدم فكرة الإيراد الصافي ولكنه لم يدرس المنافسة الاحتكارية .
* من الأفكار التي قدمها مرشال أيضاً فكرة شبه الريع quafirent التي يحصل عليها الفرد لظروفه الخاصة.

خلاصة : تأثير أفكار مارشال كان عميقاً جداً وما زالت تحاليله تستعمل إلى الآن مثل الاعتماد على المنحنيات الهندسية ولكنه اعتنى بالاقتصاد الجزئي على حساب الاقتصاد الكلي.

* كان يؤمن بقانون المنافذ لجون باتنت ساي حيث العرض يخلق الطلب وبالتالي فإن أصل التوازن عند مارشال هو التوظيف الكامل ويرى مارشال أن التقلبات الطارئة تزول بفعل السوق.
* كان أيضاً يعتقد في صحة نظرية كمية النقود ويرى أن دور النقود هو فقط تحديد الأسعار ولا أثر لها مثل التقليديين على النشاط الاقتصادي وبالخصوص على البطالة والإنتاج .

**المدرسة الكاينزية**

يعتبر كينز من أشهر الاقتصاديين في القرن 20 وكتب كتابة " النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود " الذي لايقل أهمية عن كتاب " ثروة الأمم " لآدم سميث أو كتاب " رأس المال " لماركس حيث غير كينز وجه التفكير والنظرية الاقتصادية الكلية وأفكار كينز لم تقتصر فقط على السياسات النقدية وإنما أيضاً طالت النظام النقدي الدولي هو بريطاني من عائلة بورجوازية ولم يدرس الاقتصاد في البداية وإنما درس الرياضيات ولكن بعد تخرجه من الرياضيات أقنعه والده بأن يدرس الاقتصاد .

* اهتم كينز بدراسة النقود واعتبر أن المساواة بين الإدخار والاستثمار هي قاعدة التوازن العام واعتبر أن قرار انجلترا بالعودة إلى قاعدة الذهب ستة 1925 قرار خاطئ لأنه يدمر اقتصاد انجلترا من حيث المناقشة.
* خلال الثلاثينات واجه العالم أزمة اقتصادية خانقة ولم تقدر توصيات النظريات القديمة على الخروج من الأزمة لأنها كانت تعتقد بان قوى السوق هي الكفيلة بالعودة إلى التوازن لذلك كتب كينز كتابه واعتبر أن الاختلال الاقتصادي أمر ممكن ولابد من سياسات لإيجاد التوازن وبين كينز أن التوازن يمكن أن يحدث عند مستويات متعددة من التشغيل حتى دون التوظيف الكامل وبالتالي فإن البطالة أمر ممكن ودعى لتدخل الدولة عبر سياسات معينة للحد من البطالة وعارض بالتالي دعاة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وبالتالي يمكن اعتبار كينز في هذا الجانب معارض للنظام الرأسمالي ومن جهة أخرى يمكن اعتبار كينز مدافعاً عن النظام الرأسمالي وذلك بإيجاد حلول لتفادي أزمات هذا النظام وأصبح كتاب كينز يمثل الفكر المعتمد لمعظم الدول الصناعية بعد الحرب العالمية وذلك إلى حدود السبعينيات حين ظهرت أفكار معارضة لكينز رغم عدم خروجها من الإطار العام الذي وضعه كينز .
* لعب كينز دوراً كبيراً في الإعداد لمؤتمر بريتون وود عام 1944 وكان إنشاء صندوق النقد الدولي من أراء كينز والاقتصادي الأمريكي وايت . وتوفي كينز سنة 1946 .

**النظرية الكينزية :**

**خصائص التحليل عند كينز :**

يعتمد كينز على الفترة القصيرة حيث افترض ثبات السكان ورأس المال والفن الإنتاجي ونظر إلى المتغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة أما بالنسبة للفترة الطويلة فإن كينز يقول " أنه في المدة الطويلة فإننا سنكون جميعاً اموات " وبالتالي فقد نظر إلى الاستثمار باعتباره جزءاً من الإنفاق والطلب الكلي وأهمل دور الاستثمار كطاقة انتاجية وكمغير لحجم رأس المال في الأجل الطويل.

اعتمد واعتنى كينز بالاستثمار كعنصر طلب من خلال (نظرية المضاعف وتجاهل نظرية المعجل حيث يلعب الاستثمار دوراً في زيادة العرض والطاقة الانتاجية .

اعتماد كينز على الفترة القصيرة يجعل من التغير في الانتاج والدخل القومي يعتمد فقط على التغير في عنصر العمل وبالتالي فهو يبحث في محددات التشغيل والدخل القومي وأدت نظرية كينز إلى ما يعرف باسم الحسابات القومية.

* تحليل كينز هو تحليل كلي ويتعامل مع كميات كلية أو جملية ولايناقش السلوك الفردي أي أن كينز منظر للاقتصاد الكلي ( الدخل القومي ، الاستثمار القومي ، الاستهلاك القومي ، البطالة ، التضخم ، إلخ ) ويعتبر تحليل كينز هو الأساس لظهور التحليل الكلي .
* تحليل كينز هو نقدي بينما يعتبر التقليديون أن إدخال النقود في التحليل الاقتصادي لايغير شيئاً سوى تحدد المستوى العام للأسعار ويعتبرون أن النقود محايدة ولايؤثر في العلاقات الاقتصادية العينية ( النظرية الكمية للنقود ) أما كينز فإنه يعتبر أن النقود لها دور كبير في الاقتصاد ولايمكن فصلها عن الاقتصاد العيني وهذا يرتبط بافتراض هام وتجاهلته المدرسة التقليدية وهو الخداع النقدي الذي يمكن حسب كينز أن يقع فيه الأفراد : العامل يفكر بالأجور الإسمية وليس الأجور الحقيقية إذ يقبل الزيادة في الأسعار ولايقبل إطلاقاً انخفاض الأجور الإسمية حتى ولو كانت النتيجة واحدة على المقدرة الشرائية . هذا الخداع جعل كينز يفترض أن الأجور النقدية جامدة لا تعرف المرونة والقدرة على التغيير وهذا لعدة اسباب منها ما هو نفسي ومنها ما يرتبط بالنقابات وغيرها.
* افتراض أن الأسعار جامدة لها تأثير على طبيعة التوازن وتحقيقه فإذا كانت الأسعار متغيرة فإن توازن السوق يكون عبر تغير الأسعار أما إذا كانت الأسعار جامدة فإن التوازن يكون عبر الكميات وتغيرها.
* عند التقليدين فإن وجود فائض في عرض العمل مثلاً يؤدي إلى انخفاض الاجور ويؤدي إلى زيادة الطلب لتحقيق التوازن أما عند كينز فإن وجود فائض في عرض العمل مع أجور ثابتة لن يزيد في طلب العمل وبالتالي لايمكن القضاء على البطالة إلا إذا توفرت شروط أخرى ترتبط بزيادة الطلب الكلي الذي يدفع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي في طلب العمال .
* افتقاد قانون جون باتست ساي والطلب الفعلي أو الفعال

**انتقاد قانون جون باتست ساي والطلب الفعلي او الفعال عند كينز :**

يعتمد التقليديون على قانون ساي الذي يعتبر أن العرض بخلق الطلب المناسب له ( قانون المنافذ ) ويكون بهذا الشكل : الإنتاج يعطي سلع ويؤدي إلى توزيع دخول على عناصر الإنتاج تساوي بالضبط قيمة الإنتاج وهذه الدخول النقدية تتحول إلى طلب سلع النقود هنا لها دور وسيط فقط للتبادل ونجد بالتالي الحلقة التالية :

الإنتاج ← العرض الإجمالي للسلع ← دخول نقدية ← طلب إجمالي على السلع .

وبالتالي حسب ساي فإن العرض الإجمالي يساوي الطلب الإجمالي ولايمكن الحديث عن أزمة طلب ويكون التوازن .

**ملاحظة** : بالنسبة للتقليديين يمكن أن نجد إخلالات في أسواق جزئية ولكن يقابلها إخلالات في الإتجار المعاكس في أسواق أخرى وبالتالي فإن التوازن الكلي هو السائد والنتيجة النهائية او القاعدة العامة هي التوازن الشامل تؤدي المنافسة إلى إزالة الإخلالات عبر آلية السوق وذلك بتغير الأسعار التي توازي في النهاية بين العرض والطلب . ويعتبر التقليديون أن التوازن يكون عند التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لكن يعترف التقليديون بإمكانية وجود بطالة مؤقتة . بصفة عامة يمكن اعتبار النموذج التقليدي نموذج للتوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل بدون بطالة إجبارية وبالتالي فإن التقليديون ينصحون بعدم تدخل الدولة لأن السوق كفيل وحده على تحقيق التوازن وبالتالي لايمكن الحديث عن السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع لدى المدرسة التقليدية .

بالنسبة لكينز فإن الطلب هو الذي يخلق العرض بمعنى أن المنتج يسعى لكي يلبي طلباً موجوداً أو متوقعاً وهذا يؤدي إلى نظرة مغايرة للنقود ودورها إذ ليس صحيحاً أن النقود هي فقط وسيط للتبادل وأن كل دخل نقدي يتحول آلياً إلى طلب سلع وإنما النقود أيضاً مخزن للقيم يمكن أن تطلب لحد ذاتها وتدخر أو تخزن ولا تصرف في شراء السلع وبالتالي لايتحقق الطلب ( تفضيل السيولة أو الاكتناز ) ، كما يمكن للطلب أن يفوق العرض إذا ما أنفقت بعض الأموال المدخرة في فترات معينة أو لزيادة عرض النقود من السلطات النقدية وبالتالي ليس بشرطه أن يحصل التوازن الآلي بين العرض والطلب الكلي ويظهر دور مؤثر جداً للنقود في النشاط الاقتصادي.

* كانت نظرية كينز مقدمة لإدماج نظرية الأموال المالية في النظرية الاقتصادية . فطلب النقود أو السيولة يعتمد على المقارنة بين مزايا الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين العائد الذي تحققه الأصول المالية وخاصة السندات .
* يعتبر كينز أن الطلب الفعلي أو الفعال هو الذي يلعب دوراً هاماً في تحديد مستوى التشغيل والبطالة فالطلب الفعلي هو الذي يحدد الإنتاج وبالتالي كميات عناصر الإنتاج الكامل أي مع وجود البطالة وبالتالي فإن كينز يعتبر أن البطالة ليست أمراً استثنائياً وإنما أمراً عادياً.
* لهذا السبب فقد أولى كينز عناية خاصة بعناصر الطالب أو مكوناته وهي الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك.
* وجود بطالة يتطلب تدخل الدولة عبر سياسات هدفها الترفيع من الطلب حتى يرتفع العرض وبالتالي يزداد الإقبال على عناصر الإنتاج وتنخفض البطالة.

**الاستهلاك والاستثمار عند كينز :**

أدخل كينز تعديلاً مقارنة بالتقليديين عند البحث عن دالة الاستهلاك حيث أن المدرسة التقليدية كانت تبحث عنها من زاوية الإدخار ويتساءلون عن العوامل التي تحكم الإدخار بينما كينز يتساءل عن العوامل التي تحكم الاستهلاك وهذا يعود إلى الاختلاف بين المدرستين حيث أن التقليديين اهتموا بقضية النمو والتطور أما القضية بالنسبة لكينز هو تحديد مستوى التشغيل لهذا إهتم التقليديون بتكوين راس المال أي اهتموا بالاستثمار أو البحث عن وسائل تمويلية ومنها الِإدخار بينما كينز كان همه هو مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي اهتم بعناصر الإنفاق وفي مقدمتها الاستهلاك.

* من حيث العوامل المؤثرة في الإدخار والاستهلاك فإن التقليديون ينظرون من زاوية تراكم رأس المال والتمويل وبالتالي فإن العنصر الاساسي هو الدخل.
* بالنسبة لكينز فإن الاستهلاك لايزيد مع الدخل لكن بنسبة أقل مما يجعل ميل منحنى الاستهلاك أقل من الواحد (2) ($\frac{∆c}{∆y}$ ويميز كينز بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك . دالة الإدخار تشتق عند كينز من دالة الاستهلاك.
* استخلص كينز نظريته في الاستهلاك من خلال حجج منطقية وليس من دراسات تطبيقية واعتبر أن الاستهلاك يتوقف على ما اسماه القانون النفسي وهو يعني أن الاستهلاك يزيد مع الدخل لكن بنسبة أقل.
* طور بعض الاقتصاديين نظرية كينز للاستهلاك حيث تحدث لوزنبري على الدخل النسبي وأكد على إمكانية عدم انخفاض الاستهلاك عند انخفاض الدخل إذ ما اكتسب المواطنون عادات استهلاك يصعب التنازل عنها.
* كما أضاف فريدمان فكرة الدخل الدائم مؤكد أن الاستهلاك لايعتمد فقط على دخل الفترة القصيرة وإنما أيضاً احتمالات تغير الدخل في الفترة الطويلة.
* بالنسبة للاستثمار فإن كينز ينظر إليه كجزء من الطلب وله دور كبير في تغيرات مستوى الدخل القومي والتشغيل.
* يعتبر كينز أن الاستهلاك مستقر نظراً لاستقرار عادات الاستهلاك ( القانون النفسي للاستهلاك ) .

أما الاستثمار فهو متغير متقلباً لأسباب مستقلة عن الدخل .

* مثل المدرسة التقليدية فإن الاستثمار عند كينز يعتمد على سعر الفائدة وذلك من خلال مقارنة الكفاءة الحدية لرأس المال ( عند القيام بمشروع ) وسعر الفائدة ( عند الإدخار)
* قرار الاستثمار يعتمد على ثلاثة عناصر وهي تكلفة الاستثمار الإيرادات المتوقعة من استخدام رأس المال وسعر الفائدة .
* استعمل كينز بما يسمى سعر الخصم الذي يسوي بين ثمن عرض رأس المال أو تكلفة رأس المال بين القيمة الحالية المتوقعة طيلة عمر المشروع وهو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي للاستثمار ويقارن هذا مع سعر الفائدة فإذا ما كان هذا العائد أكبر من سعر الفائدة فالقرار يكون الاستثمار إما إذا كان أصغر من سعر الفائدة فالقرار هو عدم الاستثمار.
* المعدل الداخلي للاستثمار أطلق عليه كينز اسم الكفاية الحدية لرأس المال .
* العنصر الذي إضافة كينز في هذا المجال هو إدخال التوقعات في تحديد الإيرادات المتوقعة للاستثمار فإذا ساء التفاءل زاد الاستثمار أما إذا زاد التشاؤم انخفض الاستثمار .
* بالنسبة لسعر الفائدة الذي يحدد الاستثمار فإن كينز يعتبره ظاهرة نقدية يتحدد حسب العرض والطلب للنقود.

عرض النقود تحدده السلطات المالية أما طلب النقود يعتبر إضافة بالنسبة لكينز الذي يعتبر طلب النقود نتيجة للمضاربة ويعتمد على سعر الفائدة.

الطلب الجملي على النقود عند كينز يعتمد على الدخل بصفة إيجابية ويعتمد بصفة عكسية على سعر الفائدة من خلال المضاربة ( شراء أصول وسندات ) .

**خلاصة :**

من خلال كل هذا يتضح أن محددات الدخل القومي والبطالة عند كينز تنحصر في ثلاثة عناصر وهي الاستهلاك ، الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وهذه العناصر تحدد عند كينز الطلب الفعلي أو الفعال من استهلاك واستثمار.

**المساواة بين الإدخار والاستثمار :**

الإدخار والاستثمار ناتجان عن قرارات من طرف واحداث وحدات مختلفة فالإدخار هو قرار أصحاب الدخول أو المستهلكين أما الاستثمار وهو قرار المنتجين يعني أن الإدخار هو قرار قطاع الأفراد أو العائلي أما الاستثمار فهو قرار قطاع المجموعات أو القطاع الإنتاجي وبالتالي فهذه قرارات تأتي من قطاعات مختلفة وبالتالي يمكن أن يختلف الإدخار عن الاستثمار والأمر يتعلق بالقرارات المرغوب فيها لكن في النهاية يتساوى الإدخار في نهاية كل فترة . وهذه هي نظرية كينز في توازن السوق الذي يعني المساواة بين الإدخار والاستثمار.

**مضاعف الاستثمار :**

من أهم أدوات التحليل التي ظهرت مع كينز فكرة المضاعف رغم أنه تلميذه كان ( khan) قد سبق أن قدم هذه الفكرة بأن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

**السياسة النقدية والساسة المالية عند كينز :**

يعاب على كينز أنه أقل اهتماماً بالسياسة النقدية وركز الاهتمام على السياسات المالية . ينبغي التمييز لدى كينز بين أهمية النقود والتحليل النقدي من ناحية وبين السياسة الاقتصادية المناسبة سواء كانت نقدية أو مالية فمن ناحية أهمية النقود في الاقتصاد فإن الفضل يرجع لكينز في إدماج النقود في النظرية الاقتصادية ورفض التحليل الاقتصادي إلى تحليل عيني ثم إلى تحليل نقدي وبالتالي فكرة أن النقود محايدة.

في خصوص السياسة الاقتصادية فإن كينز كان قليل الثقة في فاعلية السياسة النقدية ( تغييرات أسعار الفائدة) وكان يرى أن السياسة المالية ( الإنفاق العام ) أكثر فاعلية في محاربة البطالة ويرى أن تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض سعر الفائدة إنما عديم الجدوى أو له فاعلية قليلة خاصة إذا ما كان المواطنين يجندون السيولة أو ما يعرف بمصيدة السيولة ولهذا السبب يعتقد كينز أن السياسة المالية التي تعتمد على الانفاق العام تكون أكثر جدوى لتحريك الطلب الفعال وقد ساعدت هذه السياسة في الخروج من أزمة الثلاثينات .

**كينز والنظرية التقليدية :**

كينز يهتم بالفترة القصيرة في حين أن النظرية التقليدية تهتم بالفتر الطويلة لأنها تركز على النمو والتطور ولهذا فإن عدد من أتباع كينز استخدموا النفوذ الكينزي وطوره للأخذ بعين الاعتبار المدة الطويلة وكان ذلك عبر نماذج النمو على غرار نموذج هاردد ودرمار وكالدور فضلاً عن كتابات تلميذه روبنسون Robinson .

* عند التوظيف الكامل فإن نتائج نموذج كينز يتطابق مع نتائج المدرسة التقليدية حيث أن زيادة الطلب لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإنما فقط إلى زيادة الأسعار.
* التقليديون يعتبرون أن الإدخار أكثر أهمية في النمو وأن دور الاستثمار وهو سلبي وعلى عكس ذلك فإن كينز يعتبر بأن الاستثمار هو العامل الأكثر أهمية وأن الإدخار ليس له إلا دور سلبي لأنه يخفض من الطلب.
* الخلاف بين كينز والتقليدين يعكس اختلاف الظروف التي قدمت فيها النظريتين . فالنظرية التقليدية كانت في ظروف أقرب إلى ظروف الدول النامية ونظرية كينز أقرب إلى ظروف الدول المتقدمة. فالتقليديون كتبوا في ظروف بناء الاقتصاديات الصناعية وكانت الحاجة في ذلك العصر بالاستثمار ملحة وكانت فرص الربح وافرة وكان القيد الحقيقي هو التمويل ولهذا أولوا عناية خاصة بالإدخار وبالتالي فإن قانون جون باتست ساي اتفق مع تلك الظروف.
* أما مع تقدم الاقتصاد وضعف فرص الربح ومرونة فإن القرار الهام يصبح قرار مستثمرين إذا توافر لديهم الحافز على الاستثمار فإن الجهاز الإنتاج يمكن أن يستجيب لزيادة الإنتاج إذا زاد الطلب ويصبح الاستثمار هو العامل الحاسم لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل وتوليد الإدخار أيضاً الذي لم يعدله سوى دور سلبي لانه يقلل من الطلب.

خلاصة : ظهور نظرية كينز هي تعبير عن تغير الأوضاع الاقتصادية وتمثل مظهر من مظاهر الدول الصناعية المتقدمة ونفهم أن النظرية التقليدية ما زالت مناسبة لظروف الدول النامية.

**الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي**

رغم ما تعرض له كينز من نقد فلا يمكن الحديث بعده عن ثورة فكرية في الاقتصاد ولكن هناك مزيد من التعديلات والتحفظات وفي اتجاه عام يتبع ما ورثناه عن كينز والمدرسة التقليدية الجديدة باستعمال لبعض التقنيات الجديدة مثل الاقتصاد الرياضي والإحصاء التي تمكن من اختبار الفرد في النظرية في الاقتصاد الجزئي أو في الاقتصاد الكلي.

بالنسبة للاقتصاد الكلي فالإطار النظري المرجعي هو كينز مع اختلافات عديدة تخص دالة الاستهلاك والاستثمار ومدى تأثير النقود على الاقتصاد وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الأحداث وضح كينز واجه العالم مشكلة نقص في الطلب لكن بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد كينز واجه العالم زيادة في الطلب وكان الاعتقاد بأن نصائح كينز لمشكلة البطالة تصلح معكوسة لمعالجة مشاكل التضخم لكن هذا لم يتحقق بسهولة.

كذلك ظهرت مشاكل جديدة لم تكن معروفة تخص بالأساس ظهور البطالة والتضخم في نف سالوقت أوما يعرف بالركود التضخمي وظهرت أيضاً قضايا جديدة لم تكن مطروحة مثل التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث ولهذا ظهر فرع جديد في الاقتصاد يعتني بمشاكل النقود والتنمية في الأجل الطويل وأصبح ينظر إلى هذه القضايا من باب نقص الاستثمار والإدخار وايضاً مشكلة سياسات اقتصادية ومشكلة مؤسسات حيث أصبح ينظر للتنمية على أساس أنها تغيير شامل في قيم المجتمع وفي المؤسسات الاجتماعية.

كذلك ونظراً للترابط والتداخل في العلاقات الدولية فقد احتلت قضايا التجارة وموازين المدفوعات والاستثمارات الخارجية اهتماماً كبيراً وأصبح مفهوم الاقتصاد العالمي أكثر تأثيراً لذلك احتلت قضايا الأسعار والصرف والبورصات أهمية بالغة.

كذلك ظهرت مؤسسات دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية فكان لهذه المؤسسات دور كبير في بلورة السياسات الاقتصادية والتنموية خاصة.

كذلك توفر الاحصائيات والبيانات لعب دور هام في التأكد من صحة النتائج النظرية وتطويرها وتجاوز الملاحظات والفروض العابرة. كما ساعدت هذه الاحصائيات والبياتات على تطوير النماذج الاقتصادية وأصبح علم الاقتصاد قريباً جداً من العلوم الطبيعية واعترف له سنة 1969 بمكان ضمن جوائز نوبل العالمية.

لقد ساعدت البيانات والإحصائيات على تطوير السلوك الاقتصادي وذلك من خلال التوقعات عن التطورات الاقتصادية لدى المستثمرين والمستهلكين ( مدرسة التوقعات الرشيدة ) وكان لهذا أيضاً أثر على السياسات الاقتصادية لتفادي المفاجآت الناتجة عن سلوك الأفراد وردة فعلهم تجاه بعض السياسات الاقتصادية.

عموماً يمكن القول بأن هناك إسهامات بعد كينز والمدرسة التقليدية الجديدة ( النيوكلاسيك ) أضيفت إلى الفكر الاقتصادي ونذكر بالخصوص المدرسة النقدية لفردمان وأتباعه ، المدرسة المؤسسة والمدرسة الليبرالية الحديثة.

**المدرسة النقدية :**

رغم أن كينز انتقد التقليديين لأنهم اعتبروا النقود مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية إلا أنه تفرض لنقد من مدرسة شيكافو وعلى رأسها ميلتون فردمان حيث اعتبرت هذه المدرسة أن كينز أهمل دور النقود في السياسة الاقتصادية ورأت هذه المدرسة أنه من المهم الاعتناء بعرض النقود.

**ملتون فردمان :**

دافع فردمان على نظرية كمية النقود في ثوب جديد وبين من خلال دراسته على الاقتصاد الأمريكي وجود علاقة بين عرض النقود والانتعاش أو الركود الاقتصادي ويرى فردمان أن العرض مرتبط بالتضخم ويعتقد أنه من بين أسباب أزمة 1929 هو رفض السلطات النقدية الامريكية توفير السيولة للبنوك.

ينتقد فبردمان على عكس كينز يعتبر أن طلب النقود أكثر استقراراً مما يدعي كينز ويتوقف بصفة عامة على الدخل الدائم وليس على الدخل في كل فترة.

**خلاصة** : بما أن الطلب على النقود مستقر فإن زيادة عرض النقود يؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك ويؤثر بالتالي على الاسعار.

* كينز يعتبر أن سعر تداول النقود غير مستقرة ويرى فردمان العكس . كينز شكك في استقرار سرعة التداول واعتبر أن زيادة النقود يمكن أن تؤثر في الأسعار وفي سرعة تداول النقود بالانخفاض وهي النتيجة التي رفضها فردمان.
* كذلك فإن النقديون الجدد يعتبرون أن زيادة الانفاق الحكومي لحل مشكلة البطالة لابد أن يتبعه زيادة في عرض النقود لأن زيادة الانفاق الحكومي يقابلها انخفاض في الإنفاق الخاص وبذلك لايمكن أن يحدث أي أثر إضافي على الطلب مالم يزد عرض النقود وبالتالي فإن العبرة وإنما هي في زيادة عرض النقود.
* يرى فردمان أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي وبالتالي على السلطات العالمية مراقبة كمية النقود لتجعل منها موازي للنمو الاقتصادي . أفكار فردمان جلعت الدول تهتم وتحصي كميات النقود وهو ما خلق مشاكل وذلك لتعدد الادوات النقدية المتاحة حيث ظهرت تعريفات عديدة للنقود . هذه المشاكل بخصوص تعريف النقود جعل المدرسة النقدية موضوع نقد من كالدور وغيره.
* اعتمدت كثير من الدول نصائح فردمان مثل الولايات المتحدة في عهد ريغن وبريطانيا في عهد تاتشر . كما أثرت نظرية فردمان على سياسات صندوق النقد الدولي.
* رغم كل هذا لايمكن القول بصفة عامة ومطلقة أن المدرسة النقدية تمثل فكراً متعارضاً مع كينز حيث عدل كثير من اتباع كينز عن فكرة ثبات عرض النقود كما عدل وتنازل كثير من النقديين عن فكرة ثبات سرعة النقود.
* بعيداً عن عرض النقود فإن فردمان يدعو إلى آلية السوق والحرية الاقتصادية ويدعو إلى حصر دور الدولة لأنه يشك في كفاءتها كما يرى أن الحكومات المستهترة المحدد لسعر الفائدة ويعتبر أن تاريخ سياسات البنوك المركزية هو تاريخ الاخطاء واعماقه.

**المدرسة المؤسسية :**

منذ التقليديين فإن الفكر الاقتصادي حاول البحث عن قوانين مجردة تكاد تتجاهل الظروف التاريخية والاجتماعية رغم بعض المحاولات لمراعاة هذا الجانب مثل آدم سميث وأصبح الاهتمام نحو صياغة قوانين اقتصادية في شكل رياضي يهتم بسلوك المواطن الرشيد بعيداً عن الظروف الاجتماعية والمؤسسية الموجودة . ماركس خرج عن هذا بما أنه اعتنى أيضاً بالوضع الاجتماعي ونقده وجاءت أفكاره ذات طابع اجتماعي ومؤسسي.

المدرسة المؤسسة تجد جذورها في المدرسة التاريخية الألمانية وكذلك مع أفكار ماركس فيبر وازدهرت في الولايات المتحدة الامريكية وترى هذه المدرسة أن العبرة بالمؤسسات السائدة وأن السوق هو إحدى هذه المؤسسات ( النظام القانوني والقيم السائدة ) فالاقتصاد المؤسسي يوجه عناية للتنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت هذه السيطرة راجعة إلى اعتبارات فنية أو قانونية أو تكنولوجية ولقد حظيت فكرة القوة أو السيطرة الاقتصادية باهتمام كبير لدى المدرسة المؤسسية وكان دور الحكومة جوهري.

مرت هذه المدرسة بمرحلتين : في المرحلة الاولى كانت تنتقد وتعارض الفكر السائد وترى أنه لايجب أن يكون محور الاهتمام الأسعار ولاسوق وإنما المؤسسات .

في المرحلة الثانية درست جميع المؤسسات الاجتماعية وذلك مع المدرس المؤسسية الحديثة التي تستعمل أساليب التحليل الاقتصادي مثل المقارنة بين العائد والتكلفة والمواطن الرشيد وليس في الاقتصاد فقط وإنما في مجالات أخرى مثل حقوق الملكية وأحكام القضاء ، تفسير الجريمة ، التمييز العنصري ونشاط السلطة.

في الحقيقة هناك العديد من رواد هذه المدرسة ولكن نكتفي بفبلن وجالبرث

**فبلن :**

يمثل المرحلة الأولى من هذه المدرسة وهاجم النظرية النيوكلاسكية ( المدرسة التقليدية الحديثة ) واعتبر أنه ليس صحيحاً أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته وأولوياته باستقلال عن الآخرين والصحيح هو أن الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله ويحاول تقليده والذوق ليس أمراً فردياً بقدر ما هو تأثير جماعي.

كما بين أنه ليس دائماً يكون الطلب عكس السعر وإنما قد يكونان في علاقة طردية نتيجة التفاخر ( الاستهلاك التفاخري ) وخاصة لدى الطبقة الغنية التي يرى فيها أمل ويرى أن أمل المستقبل هم المهندسين لأنهم يخترعون الأشياء ويضيفون إلى الثروة العامة.

1. **جالبرث :**

يرى أنه كلما أدت قوى السوق إلى الاحتكار إلا وخلقت قوى معارضة ومناهضة مثل النفايات التي تكون أكثر قوة وتنظيماً حيث تتركز الصناعة.

كما يرى في تركز الصناعات قدرة على تحقيق التقدم التكنولوجي ناقش خصائص المجتمع التكنولوجي وأعطى أهمية لطبقة الفنيين ويرى بان في هذا المجتمع تراجع لدور الرأسمالي ليترك مكانه للفني والإداري لحكم التقدم التكنولوجي وبالتالي أصبح الفنيون هم الذين يسيطرون على معظم القرارات في المجتمع الصناعي وأصبحوا أصحاب السلطة وهذه هي فكرة انفصال الملكية عن الإدارية ويرى جالبرث أنه على عكس الرأسماليين الذين يلهثون وراء الربح فإن الفنيين يسعون لتوسيع المشروع.

* كما أكد أنه ليس صحيح بأن المستهلك في اقتصاد السوق هو مستهلك رشيد لأنه يخضع لمؤثرات الدعاية والحقيقة فإن المنتج هو الذي يحدد أذواق المستهلك ورغباته وفرق جالبرث بين الحاجات والرغبات وأكد أن الرغبات هي من صنع المجتمع.
* يعتبر جالبرث أقل ثقة في قوى السوق ويرى أن الرقابة على الأسعار أمر لابد منه لضبط التضخم.

**المؤسسة الحديثة** : تعتبر أن التحليل الاقتصادي ليس خاطئاً ولكنه قاصر ودور المؤسسة الحديثة هو مد أدوات النظرية الاقتصادية وهي الجوانب المؤسسية فمثلاً لم يعد الاهتمام فقط بالسياسة الاقتصادية وإنما أيضاً باساليب الحكم والإدارة أي الاهتمام بطبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار والبحث عن المؤسسات المناسبة وبالتالي كانت الدعوة إلى الخصخصة وإلى الإصلاح السياسي والدستوري .

أدت هذه المدرسة إلى الانتقال من الاهتمام بالإنتاج والأسعار إلى الاهتمام بالتصرفات مما أدى إلى ما يعرف باقتصاديات التصرفات أي الظروف التي تتم فيها هذه التصرفات من إدارة رقابة وحوافز وغيرها من تطبيق القوانين واحترامها.

كما أشارت هذه المدرسة إلى قضية المصداقية واحترام التعهدات التي لها تأثير كبير على التصرفات الاقتصادية وخاصة في مجال الاستثمار وسياسة الحكومة ومن هنا تظهر اهمية الإطار القانوني والدستوري .

وخلاصة القول أن نجاح السوق لايمكن أن يكون من فراغ وإنما يرتبط بعديد من المؤسسات المناسبة.

**الليبرالية الجديدة :**

تجد الليبرالية جذورها عند دعاة الحرية الاقتصادية مثل جون لوك في عصر التنوير ، مونتسيكيو ، فولتير ، وافيد هيوم وسميث وجون ستوارت ميك الخ.

* تدعو هذه المدرسة إلى الحرية والفردية والاستقلالية أي الديمقراطية وهي تنادي بعدم المساس بالحقوق الأساسية وذلك من خلال الديمقراطية الدستورية.
* عرفت الليبرالية عدد من المراحل إذ يمكن اعتبار الثورة المجيدة في انجلترا سنة 1688 اعتراف سياسي بالنظام الليبرالي واستقرت الليبرالية مع الثورة الفرنسية 1789 وقبلها في أمريكا سنة 1776 لكن في القرن التاسع عشر كثرت الدعوات لتدخل الدولة وكذلك تميز القرن فيه بعدة أنظمة تدخلية من فاشية ونازية وماركسية وكان تدخل الدولة بتأثير من أفكار كينز وبتدخل نقابات العمال المتزايدة وصار الاعتقاد بأن الليبرالية أصبحت من التراث ولا تتجاوب مع حقائق العصر لكن مع انهيار الاشتراكية في الإدخار السوفياتي بدأ الحديث من جديد عن الليبرالية الجديدة.
* حافظت الليبرالية الجديدة على مبادئها في الدفاع عن الحرية الاقتصادية الفردية بصفة عامة لكنها في المقابل أصبحت تؤمن بأن الدولة لها دور لا يمكن تجاهله مثل تحقيق الاستقرار وتوفير شروط وضمانات التقدير وتوفير العدالة الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق السياسات الاجتماعية ولكن تدخل الدولة لابد أن يكون عن طريق السياسات وليس الأوامر فالدولة الليبرالية هي دولة القانون وليس دولة الأوامر : مثال الدولة لا تقوم بالإنتاج ولكنها تؤثر في الإنتاج .
* ساعدت المدرسة النقدية في بروز عودة الليبرالية من خلال الشك في قدره الحكومات على تحقيق الاستمرار الاقتصادي عبر السياسات المالية .
* كذلك المدرسة المؤسسية ساعدت على الليبرالية من خلال المنادات ببعث المؤسسة وتفعيل دورها وتهيئة المناخ الملائم بصفة عامة ويعتبره فوهايك من أهم رذاذ المدرسة الليبرالية .

**فون هايك ( 1899- 1992) :**

يعتبر الأب الروحي للمدرسة الليبرالية حيث دعى إلى الحرية الفردية ومقاومة النظم المسئولية في السياسة والاقتصاد وخاصة التخطيط المركزي وأهم كتاباته " الطريق إلى العبودية " قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث حذر مخاطر التدخل الشمولي على حرية الأفراد وحقوقهم وأصبح منذ ذلك الوقت من أهم المدافعين على إقتصاد السوق ودولة القانون.

* كان من دعاة العودة إلى نظام السوق بعدما أفرطت الدولة في تدخلها معتمدة على بضائع كينز وبهذا فإنه يمثل الاساس الفلسفي لفردمان أهم أنصار اقتصاد السوق.
* أسس سنة 1947 جمعية " مون بلدن " في سويسرا لمناهضة الدعوات الشمولية وتدخل الدولة واعتبرته الأوساط اليسارية رجعي حتى إن هرمان فينز كتب كتابات للرد على هايك عنوانه " الطريق إلى الرجعية " سنة 1945 .
* لقد انتقد بشدة هايك النظر الشمولية مثل الفاشية والنازية ( اليمن المتطرف ) والماركسية ( اليسار المتطرف ) لأن هذه النظم تمتاز بسيطرة السياسة السلطة على مقدرات المجتمع وبتلاشي فيها دور الفرد.
* يعرف هايك النظم الشمولية بأنها تبحث عن المدينة الفاضلة أو البيوتوبيا وربط بين تحقيق هذه المدينة الفاضلة وبين فكرة تنظيم المجتمع ورفض بالتالي فكرة المدينة الفاضلة لأن المجتمع ليس بالمادة الصماء يتم تشكيلها وفقاً لإرادة الحاكم وإنما المجتمع هو كائن متطور بقوى ذاتية.
* بين هايك في كتابه الأخير " الغرور القاتل " أنه ليس صحيحاً أن العقل وحده يغير النظم الاجتماعية فهناك بين العقل والغريزة منطقة هامة تخضع لمؤثرات أخرى للتغيير وهي تلك الناجمة عن التطور الثقافي . فاغلب النظم الاجتماعية لم تنشأ نتيجة تصور عقلي وإنما نتيجة للخبرة التاريخية المتراكمة التي اثبتت فاعليتها ونجاحها. والعقل لايجب أن يأخذ كمعطاء بقدر ما هو نتيجة للتطور الثقافي والحضاري ومن هنا تظهر أهمية دور التطور وتراكم الخبرات والتجارب في نشأة النظم الاجتماعية فاللغة والسوق والنقود والأوراق التجارية لم تنشأ نتيجة فكرة عبقرية وإنما نتيجة حاجة المجتمع لذلك.
* يقول هايك عندما تظهر الدولة كجحيم فإن ذلك يكون عادة نتيجة محاولة الأفراد إقامة الجنة على الأرض.

كما حذر هايك إخضاع الاقتصاد لبعض العلاقات الرياضية والإفراط في إدعاء العلمية والمحاولات لتشبيه الاقتصاد بالعلوم الطبيعية تضر أكثر مما تنفع حيث يلتجأ الباحث أحياناً إلى بعض العلاقات الهامشية التي تقبل القياس ويستمد عن العوامل الحقيقية المؤثرة لمجرد أنها غير قابلة للقياس.

* انتقد التخطيط الشامل المركزي عندما لايقتصر دور الدولة على وضع الإيطار المناسب للجميع والتدخل بإفراط في إدارة المجتمع فالتخطيط هنا يستبعد السوق ويحل محلها.

تدخل الدولة بالإدارة الشاملة والمركزية وإتخاذها للقرارات في كل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يبعد الدولة عن فكرة دولة القانون وإتباع اقتصاد الأوامر وليس باقتصاد القواعد ( أي دولة القانون ) .

تلعب فكرة دولة القانون دوراً محورياً في تصور هايك للمجتمع الحر ودولة القانون تعني أن تكون جميع أفعال الحكومة محددة وفقاً لقواعد عامة معروفة مسبقاً بما لا يترك مجالاً للتحكم أو المفاجأة أمام أفعال الحكومة وهكذا يمكن تجنب دولة الأوامر.

* توسع دور الدولة يتعارض مع الديمقراطية لعدة أسباب منها :
* لايمكن حصول اتفاق عام في بعض الأمور التي تتعارض فيها المصالح وبالتالي تفرض إرادة الدولة بالسلطة والقهر.
* سياسة التخطيط المركزي تعتمد على الفنيين وقد يختار هؤلاء السياسات حسب تفضلاتهم التي قد لا تتفق مع رغبة الأغلبية.
* يعتقد هايك أن النظم الشمولية تستبعد عادة أفضل العناصر من الحكام تستعمل العناصر الانتهازية كما يعتقد بأ، النظم الشمولية تلتجأ إلى تعبئة الرأي العام وراء خططها وقراراتها دون كثير من الاعتبار للحقيقة ذاتها لأن المسؤولين يريدون ان يوهموا الشعب بان المصلحة العامة تبرر كل شيء .

**بوكنان ونظرية الاختيار العام :**

الاقتصاد في الأمر يهتم بعلاقات التبادل ويغلب عليه اعتبارات المصلحة الخاصة أما السياسة تهتم بقرارات السلطة بالتالي المصلحة العامة وبالتالي جاءت مدرسة الاختيار العام بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط الجاري أو الاقتصادي.

* من الممكن حسب هذه المدرسة استخدام أدوات التحليل الاقتصادي على أكثر من وجه في النشاط العام وخاصة سلوك الإدارة والبيروقراطية فرجال السياسة والإدارة ليسو منزهين عن البحث عن مصالحهم الخاصة بالتالي فإذا كانت البيروقراطية تعبر عن المصلحة العامة فهذا لايعني أن المسؤولين عليها هم أشخاص لهم مصالحهم الذاتية وبما أن الدولة تملك أساليب القهر المشروع فتجد مشروعيتها في حماية مصالح فئة معينة فقط تتعارض مصلحة المجتمع .
* يعتبر بوكنان من أهم الاقتصاديين الذين درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة حيث أكد أن هؤلاء هم منطبقون مع أنفسهم وتحركهم المصالح الذاتية وهم مثل المنتج الذي يسعى لتحقيق أرباح ومصلحتهم تتمثل في الجاه والنفوذ والسلطة أو الكسب المادي وهؤلاء لا يتحملون تكاليف قراراتهم وإنما تتحملها الخزانة العامة وبالتالي المواطن العادي السلوك البيروقراطية يمتاز بالتبذير ويظهر ذلك من خلال عجز الميزانية العامة لكن مزايا وعائدات الانفاق على البيروقراطية تعود بالنفع على رجال السياسة والإدارة والعائد يتمثل في السلطة وزيادة النفوذ.
* أخذت نظرية المصلحة العامة أو ما يعرف بالسلع العامة اهتماماً كبيراً من عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيك مثل سمويليسون .

خلاصة :

نظرية الاختيار العام أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة سلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال وساهمت في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.